جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الأردنية السعودية

1999 - 2010م

إعداد الطالب

ماجد محمد الحنيطي

إشراف

الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ماجد محمد الحنيطي الموسومة بـــ:

العلاقات الأردنية السعودية 1999-2010

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2011/07/20	مشرفاً ورئيساً
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/07/20	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		2011/07/20	عضواً
د. محمد سليم الرواشدة		2011/07/20	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إن الباحث في بحر العلم كالسفينة التي تبحر في بحر واسعة آفاقه ومتلاطمة أمواجه مما يواجهه الباحث من صعوبات يسعى جاهدا وبكل ما يستطيع من قــوة أن يتخطاها للوصول إلى الشاطىء والميناء الذي يجد فيه نتيجة صبره وجهده.

فأهدي هذا العمل

إلى ربان السفينة...... والدي

إلى بحر الحنان..... أمي

إلى نور المنارة... إخواني وإخواتي

إلى طاقم السفينة... أعمامي وأبناء عمومتي

إلى الشاطىء والميناء.. إلى شراعي ومرساي... خطيبتي، التي أضع بين يديها هذا العمل كبداية لحياة أسأل الله أن يملأها التوافق والمودة.

ماجد محمد الحنيطي

الشكر والتقدير

بداية الشكر وعظيم الإمتنان لله عز وجل الذي لا توفيق إلا من عنده وفي رحاب طاعته، كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي لإخراج هذه الدراسة بهذا الشكل وأخص بالشكر:

أولا: الدكتور محمد القطاطشة مشرف الرسالة الذي لم يتوانى في تقديم التوجيهات القيمة والإرشادات المفيدة للخروج بهذه الدراسة فجزاه الله كل خير على تحمله لي وتواصله الدائم معي.

ثانيا: أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة الذين كانوا على استعداد تام لتقديم كل ما هو مفيد في مجال دراسة العلاقات الدولية.

ثالثا: مكتبة أمانة عمان الكبرى، ومعهد الملك عبدالله الثاني لإعداد الدعاة وتأهيلهم وتدريبهم، والصديق إسماعيل زهدي أبو العطا، لمد يد العون لي كلما احتجت لذلك.

ماجد محمد الحنيطي

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ	جدول أعمال اللجنة الأردنية السعودية المشتركة في 3-10-2010 م	71
ب	الاتفاقية الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكـــة العربية السعودية في 29-8-1962م	78

الملخص

العلاقات الأردنية السعودية

ماجد محمد الحنيطي

جامعة مؤتة، 2011

تبحث هذه الدراسة في مرتكزات وأوجه العلاقات الأردنية السعودية في الفترة 1999_2010م حيث يحدد هذه العلاقة مجموعة من العوامل لعل أهمها العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية، وبإستخدام المنهج التاريخي ومنهج اتخاذ القرار تمكنت الدراسة من اللإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو تاثير محددات السياسة الخارجية لكل من البلدين اتجاه الاخر على العلاقة بينهما ؟
2. ما هو تاثير الازمات العربية على العلاقة بين البلدين ؟
3. هل أدت التبادلات التجارية الجديدة بين البلدين الى تحسين العلاقة بينهما ؟
4. ما هو مستقبل العلاقة بين البلدين ؟

وقد قسمت الدراسة الى خمسة فصول تناولت الجذور التاريخية للعلاقات الأردنية السعودية، وتناولت أيضا العلاقات السياسية بين البلدين والنظر في الاستراتيجية المتبعة لكل من البلدين وتحليل أوجه العلاقة بين البلدين، وتناولت فصلا تحدث عن العلاقات الإقتصادية بين البلدين ومؤشرات التعاون الإقتصادي بينهما خلال فترة الدراسة، وعن استشراف لمستقبل العلاقات بين البلدين.

Abstract

Jordanian_ Saudi relations

Majid Mohammed Al huniti

Mu'tah University, 2011

This study works on aims to describe the Jordanian _Saudi relations (1999-2010). And using the historical method and the decision-making approach, the study will be able to answer the following questions: What is the impact of the determination of foreign policy of both countries towards each other? What is the impact of regional crises on the relations between the Arab countries in general and on the Jordanian _Saudi relations in particular? Did the new trade exchanges agreement between the two countries improve the relationship between them? What is the future of the relationship between the two countries?

The study has been divided in to five chapters which hold the historical roots for the Jordanian –Saudi relations. The study also addressed the political relations between the two countries and its impacts on the development of the relations between them and to consider the strategy for each of the two countries. And the chapters talked about the economic relations between the two countries and indicators of economic cooperation between them during the study period.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

اتسمت العلاقات الأردنية_ السعودية بالتغير المستمر في أغلب مراحلها وهذا نتيجة ارتباطها بالمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بالبلدين، ولكن الرؤى الإستراتيجية وتشابه شكل الحكم في كلا البلدين جعل العلاقة بينهما تسير بشكل يدعو إلى عدم الانقطاع.

فأهم ما تتسم به الرؤى الإستراتيجية لكلا البلدين هو الحفاظ على نظام الحكم فيها من جهة، والدعوى إلى العمل العربي المشترك من جهة أخرى.

عندما بدأت الأيديولوجية الثورية في معظم البلدان العربية، ومنها في اليمن وهو البلد المجاور للسعودية، ومنها أيضا في سوريا ومصر وهما البلدان المجاوران للأردن، مما يشكل خطورة على نظام الحكم في كل من الأردن و السعودية، بدأت الخطوط السياسية الأردنية والسعودية تقترب من بعضها، مما أدى بالطرفين إلى تجاوز الخلافات التاريخية، والتقارب فيما بينهما على اعتبار أن شكل الحكم في الدولتين ملكيين فعدم الاستقرار أو زعزعة النظام بواحدة يعني زعزعة النظام وعدم الاستقرار بالأخرى.

وبعد ذلك بدأت الملامح الإيجابية تظهر على المراحل اللاحقة للعلاقات الأردنية السعودية رغم الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية، وبدأت هذه الملامح تترسخ بعد تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1999م، وسعيه إلى تطوير هذه العلاقة على المستويين السياسي والاقتصادي، فأصبح هناك تقارب في وجهات نظر صناع القرار في كلا البلدين، وأصبحت استثمارات رؤوس الأموال السعودية هي الأكبر في الأردن.

فهذه الدراسة تهتم بالتعرف على الجذور التاريخية للنظام الأردني والنظام السعودي ومن ثم تتبع مسار هذين النظاميين وتطورهما، والعلاقات التي سارت بين

النظاميين خلال مراحل التطور التاريخي والظروف التي أحاطت بها، ولا سيما في المرحلة الجديدة من عام 1999م إلى عام 2010م.

2.1 أهمية الدراسة:

لأن الدول من أهم الفاعلين في العلاقات الدولية، فإن دراسة العلاقة بينها في إطار نظري يمكَن الباحث من تشكيل صورة واضحة لرسم ملامح وأسس ومرتكزات لنظرية يمكن الاعتماد عليها ولا سيما في العلاقات العربية - العربية.

وهذه الدراسة هي جزء من هذه العلاقات، فقد ترفد الأدبيات العربية بإسهام يفسر العلاقة الأردنية السعودية كنموذج من العلاقات التي اتسمت بالتغير على عدة مراحل.

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة كونها تتناول دولتان تتشابهان في نظام الحكم وأيضا تلعبان دورا فاعلا على المستوى الإقليمي والعربي، وعلى مستوى النظام العالمي في نشر القيم الإسلامية والعربية من خلال الدفاع عن الإسلام من جهة وتطوير العلاقات العربية_ العربية من جهة أخرى.

3.1 أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص ما تهدف إليه هذه الدراسة بالنقاط التالية:

1. البحث في العوامل المؤثرة في العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية مع التركيز على العوامل السياسية والاقتصادية بين البلدين في الفترة 1999 -2010 م.
2. تحليل وتفصيل مجمل القضايا المتداخلة في العلاقات الأردنية السعودية، ودور الظروف والمتغيرات في دعم العلاقات بين المملكتين أو تقييدها.
3. الوقوف على التطور التاريخي للعلاقات السياسية الأردنية – السعودية.
4. تقديم رؤية مستقبلية لتطوير هذه العلاقات وتفعيلها على أساس التحليل للسياسة الخارجية.

4.1 مشكلة الدراسة:

مما يجدر بنا الإشارة إليه هنا أن هناك حالة من الفوضى وانعدام التوازن في العلاقات العربية – العربية ولم يعد اللجوء إلى العمل العربي المشترك هو النمط الأكثر فاعلية في التنسيق والتخطيط بينها لتجاوز مختلف القضايا المتداخلة والأزمات المتتالية التي تمر بها، مما أدى بصناع القرار في كل من الأردن والسعودية إلى السعي نحو علاقة من شأنها أن تعيد التوازن العربي في ظل هذه المرحلة الخطيرة.

وفي هذه الدراسة نسعى للوصول إلى تحديد المعالم والمرتكزات التي من شأنها أن تصوغ صورة واضحة ومتكاملة للعلاقة بين البلدين تدعم التوازن العربي وتسير بالعلاقات العربية إلى العمل العربي المشترك.

5.1 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لبيان طبيعة العملية التي تصنع فيها السياسة الخارجية لكلا البلدين والوقوف عند مواضع التشابه والاختلاف في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية لكلا البلدين ومستوى العلاقة بينهما، وتستخدم المنهج التاريخي لتحليل القضايا العربية التاريخية التي أدت إلى التغيير في ملامح العلاقة بين البلدين حتى الوصول إلى الفترة1999-2010م.

6.1 تساؤلات الدراسة:

يمكن تحديد التساؤلات التي تدور حولها هذه الدراسة فيما يلي:

5. ما هو تأثير محددات السياسة الخارجية لكل من البلدين اتجاه الأخر على العلاقة بينهما ؟
6. ما هو تأثير الدبلوماسية المتبعة من كلا البلدين على العلاقة بينهما ؟
7. ما هو تأثير الأزمات العربية على العلاقة بين البلدين ؟
8. هل تتأثر العلاقة بين البلدين بتغيير صناع القرار فيها ؟
5. هل أدت التبادلات التجارية الجديدة بين البلدين إلى تحسين العلاقة بينهما ؟
6. ما هو مستقبل العلاقة بين البلدين ؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم العلاقات الدولية وأهدافها:

اعتبرت العلاقات الدولية منذ نشأتها عبر العصور كعلاقات تحاول أن تنظم العمل الدولي ضمن منظومة المصالح الدولية المشتركة، وهي في نفس الوقت اصطدمت دائما بمصالح الدول المختلفة، ومن هنا وبعد نشوء الدولة القومية تحديدا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م حدث تحول محوري في حقل العلاقات الدولية تتوج عام 1919م في إنشاء عصبة الأمم التي لم تؤدي الغرض المنشود الذي أنشأت لأجله فظهرت هيئة الأمم المتحدة عام 1945م.

تعتبر العلاقات الدولية مادة من المواد الدراسية للعلوم السياسية التي تهتم في جزء منها بالسياسة الداخلية للدول، وبمختلف العوامل التي تؤثر في طريقة الحكم وفي تنظيم السلطة داخل الدولة، وأما الجزء الآخر، الجزء المتعلق بالعلاقات الدولية، فيدرس مختلف أوجه الأعمال والمؤثرات التي تدور بين الدول (السياسة الخارجية الكلاسيكية)، وكذلك مختلف الأعمال والمؤثرات المتأتية من أفعال أشخاص وهيئات وقوى غير حكومية (حداد، 2000).

وكذلك يبين ميرل أن العلاقات الدولية هي كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، حيث تشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات الدول، والعلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات من دبلوماسية ومفاوضات وحرب، بالإضافة إلى أنها تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، وأيديولوجية، وسكانية، ورياضية، وثقافية (ميرل، 1986).

وحول مميزات العلاقات الدولية يبين الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن تنافس الدول على حيازة أسباب القوة وعناصرها، لا يعني بالضرورة أن الطابع المميز للعلاقات الدولية هو التهديد والصراع، فتاريخ الدبلوماسية الدولية هو دائما وأبدا مزيج متداخل من علاقات التعاون والصراع ، فكما أن هناك فترات من الحروب والصراعات الساخنة ، فإنه توجد فترات أطول بكثير من السلام (مقلد، 1987).

وهذا ما يقودنا إلى أن هناك أهداف تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تفاعلها مع بعضها، أو من خلال ارتباطها بالمؤثرات الغير حكومية المحيطة بها، وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الأهداف على النحو التالي:

أولا: الأهداف الإستراتيجية العليا، ويقصد بها تلك الأهداف التي تحظى بالإجماع أو شبه الإجماع على ضرورة العمل على إنجازها، وذلك لعلاقة هذه الأهداف بمتطلبات حماية الدولة وعناصر أمنها الوطني، و تبعا لأهميتها تلك فهي غير قابلة للمساومة عليها أو التخلي عنها من ناحية، ولا تمانع الدول من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها من ناحية أخرى.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية المتوسطة، وتتمثل في زيادة القدرة التأثيرية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الأهداف القيمية، وتكريس الهيبة والسمعة الدوليتين، وهي لذلك تقع في سلم الأولويات والأفضليات بعد الأهداف الإستراتيجية العليا، وتتسم بثبات أقل من تلك الأهداف التي تعلوها، وهي وإن تسعى الدول بمثابرة من أجل تحقيقها، فقد لا تجد نفسها مضطرة إلى الدخول في حروب مع غيرها لأجل ذلك (الخزرجى، 2005).

ومن خلال تصنيف الأهداف والمميزات يمكن لصانع القرار السياسي استخدام البدائل المناسبة والخيارات المتاحة أمامه بشكل واضح، وتفسير أسس ومرتكزات العلاقة التي تربطه بالنظام الدولي ككل، أو بالدول المجاورة حسب المتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية، كما هو الحال في العلاقات الأردنية _السعودية، حيث تأثرت بالمتغيرات والأحداث الدولية، وهذا ما سوف نلاحظه فيما بعد.

2.2 **الإطار النظري للدراسة**:

أعتمدت هذه الدراسة على الأطر النظرية التالية:

نظرية النظم:

تعتمد هذه النظرية و بشكل أساسي على النظام السياسي كوحدة تحليل أساسية في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ، ومن المعروف أن النظامين الأردني والسعودي متشابهين في شكليهما، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود

روابط مشتركة بين النظامين، ومن الممكن إن تكون هذه الروابط هي التي أدت إلى ظهور مؤشرات واضحة على تحسن العلاقة بين البلدين ولاسيما منذ عام1999م.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه النظرية لها القدرة على تصميم إطار علمي تحدد داخله متغيرات العلاقات الدولية، سواء في الأزمات أو الظروف الطبيعية، وتحدد فيها القوى والأسباب التي تدفع إلى الانتقال في العلاقات الدولية من شكل إلى آخر، وهذا أيضا ما ظهر جليا على العلاقات الأردنية السعودية من تحولات و تقلبات وفق الأحداث الإقليمية و الدولية.

نظرية اتخاذ القرار:

تركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف التي تتعامل معها، ومن هنا يقول بعض اساتذة العلاقات الدولية أنه لما كان متخذ القرارات الخارجية يجمع في تصوره للمواقف التي يشكل طرفا فاعلا فيها بين ملامح النظام السياسي القومي وملامح النظام الدولي ككل، لذا فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ترتبط بعلاقة عضوية وثيقة مع نظرية النظم (مقلد، 1987).

والمنظور الجديد يعمد إلى دراسة العوامل الداخلية أيضا ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار وهو ما يسميه روزنو عامل الربط Linkage Politics. ويتم في هذا المجال تحليل الأسباب المختلفة التي تدخل في تفسير القرار، والمحيط الذي يؤثر على صاحب القرار وأجهزة اتخاذ القرار والآليات المرتبطة بها، وقد يتم التركيز على ثلاثة نماذج في اتخاذ القرار:

أولا، النموذج العقلاني، وهو يوضح لنا كيف أن اتخاذ القرار هو خيار عقلاني وله قواعد يعتمد عليها.

ثانيا، النموذج الاجتماعي، وقد عبر عنه روزنو من خلال إبراز خمسة متغيرات مستقلة تسمح بتفسير أسباب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهي عوامل فردية،

وعوامل حكومية، وعوامل مرتبطة بالدور، وعوامل مجتمعية ، وعوامل مرتبطة بالنظام الدولي.

ثالثا، النموذج النفسي، وهو تطور جديد يعتمد على تفسير القرار من خلال ما يفهمه صانع القرار عن الواقع الموضوعي الذي يتأثر بالإيديولوجية المهيمنة والخلفيات الفكرية والاستعدادات الشخصية ودور المؤثرات الاجتماعية على تكوين شخصيته والتي تقف بين تصوره والواقع الموضوعي (حداد، 2000).

ومن هنا يظهر لنا أن العلاقات الأردنية السعودية تتأثر بنظرية اتخاذ القرار، سواء في صناعة القرار والمحددات والبدائل المتاحة لصانعي القرار في البلدين، أو النماذج _ السالف ذكرها _ التي تؤثر على متخذي القرار، والواقع الدولي الحالي.

مفهوم المتغير المستقل والمتغير التابع:

أن المتغير يقصد به صفة أو خاصية لطائفة معينة من المفردات أو لمفردة واحدة يمكن أن تتفاوت كميا أو كيفيا على صعيد هذه المفردات، أو على صعيد المفردة الواحدة بعد فترات زمنية مختلفة. وبشكل عام يمكن النظر إلى أي مفهوم على أنه متغير إذا تضمن قيمتين مختلفتين على الأقل، والقيمة هنا لا تعني شيئا حسنا أو سيئا، وإنما هي فقط اختلاف في الكم والنوعية. وفي بعض الأحيان، فقد يتعلق المتغير لاختلاف سلوك ذات المفردة بين فترتين زمنيتين أو أكثر، ومع ذلك يظل صحيحا أن المتغيرات محل اهتمام علم السياسة لا تتعلق في معظمها بالمتغيرات في سلوك المفردة عبر الزمن، وإنما بالاختلاف بين المفردات التي تشملها طائفة ما، وتتميز أدبيات المنهاجية بين أربع أنواع من المتغيرات وما يعنينا هنا المتغير المستقل والمتغير التابع بالذات (Bernstein, Robert and Dyer ,James 1979).

المتغير المستقل:

إذا كان السلوك الذي تسعى خلاله دولة ما إلى تعزيز أو تعديل أو إبقاء وضع معين يمثل المتغير التابع، فإن العوامل التي شكلت ذلك السلوك وحددت تبايناته تمثل ما يسمى بالمتغيرات المستقلة.

ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى نمطين:

1- المتغيرات الخارجية، وهي مجموعة المتغيرات التي لا تنتمي للبنية الذاتية للنظم التي تحاكيه في نموذج ما وإنما للبنية التي تحيط به، فمثلا تمثل العلاقة بين الدولتين العظميين متغيرا مستقلا خارجيا عند دراستنا لنظام إقليمي معين.

2- المتغيرات الداخلية، وهي سلسة المتغيرات المرتبطة بالبنية الذاتية للنظام الذي تحاكيه، ومن أمثلتها المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار السياسي لدولة ما مثل شخصية صانع القرار، البيروقراطية الحكومية، القوى السياسية المحلية.

ويشترط أن نقيم قوة كل متغير نسبيا إذا أردنا أن ننمذج السياسة الخارجية لدولة ما بهدف معرفة السلوك الذي يرجح إتباعه في ظل ظروف معينة، ويصبح من مهمة الباحث أن يدرس هذه المتغيرات المستقلة خلال ممارسة السلوك الذي يسعى للتنبؤ بمساراته مستهدفا معالجة مشكلة الإرجاع (Rosenau, James, 1980)

المتغير التابع:

أن جوهر أي فرضية تتعلق بالظاهرة الإنسانية يتمحور حول "السلوك " الذي نسعى إلى فهمه والذي يتغير بفعل تغير الظروف التي رافقته، ويمثل هذا السلوك المتغير التابع في فرضيتنا الخاصة بظاهرة ما، ولكي يمكن التنبؤ بمسار هذا السلوك مستقبلا _المتغير التابع _ يجب أن تتوفر فيه خاصيتان، الأولى أن يكون قابلا للمشاهدة والقياس، في حين أن الثانية ملاءمته لنمط المعلومات التي نسعى للحصول عليها، فإذا كان السلوك محددا إلى درجة واضحة، فإن مراقبته وقياسه أثناء تحوله أو تذبذبه لن يقدم لنا إلا إجابات مبسترة وغير ذات نفع، وبالمعيار نفسه ولكن من ناحية مقابلة، فإن اتساع مدى السلوك من فترة لأخرى ستكون كبيرة إلى درجة يصعب معها تقديم إجابات دقيقة لأسئلة محددة (Rosenau, James, 1980).

وفي تطبيق ذلك على العلاقات الأردنية _السعودية لابد أن نعلم أن هناك متغيرات مستقلة ارتبطت بهذه العلاقة ومنها:

1. المتغير السياسي، الذي من خلاله يمكننا أن نصل إلى أهداف السياسة الخارجية لكلا البلدين وفقا لهذا المتغير، وأيضا المواقف التي يتخذها الطريفين إزاء القضايا الإقليمية والدولية وما يتخذه صانعي القرار من قرارات تؤثر في السلوك السياسي، فالسلوك السياسي الذي تسلكه كل من السعودية والأردن في تقريب

وجهات النظر وتعزيز التعاون والتقارب هو متغير تابع لمتغير مستقل وهو المتغير السياسي الذي يرتبط بالقضايا الإقليمية والدولية وبتعزيز المكانة والأدوار السياسية.

2. المتغير الاقتصادي، حيث أن السلوك الذي يقوم به كل من السعودية والأردن من إبرام معاهدات واتفاقيات اقتصادية متغير تابع لمتغير مستقل هو المتغير الاقتصادي الذي يرتبط بالقدرة الاقتصادية الكبيرة للمملكة العربية السعودية واعتماد الأردن على هذه القوة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي فيها.
3. المتغير الجغرافي، الذي من خلاله يمكننا فهم السلوك المتبع لكل من البلدين فالأردن يعتبر حد يفصل السعودية عن دول المواجهة مع إسرائيل وممرا تجاريا مهم لها لذلك تحدد السعودية سلوكها اتجاه الأردن من دعم لحماية استقرار الأردن ومنعته.
4. المتغير الديني، فالإسلام هو دين الدولتين وهذا المتغير المستقل الذي يتبعه سلوك كل من البلدين وهو سلوك نابع من الوحدة الدينية القائمة على التعاون والتآخي.
5. المتغير القومي، فالقومية العربية هي من مرتكزات المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، فالسلوك الذي يتبعه كل من البلدين في إعادة العمل العربي المشترك وتعزيز التعاون داخل النظام الإقليمي العربي هو متغير تابع للمتغير المستقل وهو إيمان كل من البلدين بالوحدة العربية.

3.2 الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقات الأردنية – السعودية:

دراسة امجد المجالي، العلاقات الأردنية السعودية في كتاب أمين المشاقبة السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار،عمان، دار الحامد للنشر، ص 189. حيث حدد في هذه الدراسة مراحل للتطورات في العلاقات الأردنية السعودية بصورة تاريخية من مرحلة النشوء والصراع إلى مرحلة التعاون والمصالح المشتركة بين البلدين.

دراسة عمر الحضرمي: العلاقات الأردنية السعودية من التكوين إلى التدوين، عمان، دار المجدلاوي للنشر، (2008). حيث حدد في هذه الدراسة مجمل المعطيات في العلاقات الأردنية – السعودية وحدد عناصر القوة في الدولتين الأردنية والسعودية وانتهى بالقضايا العربية والإقليمية المؤثرة في العلاقات الأردنية – السعودية.

المقبل، صالح بن عبد الله (2006)، العلاقات الأردنية السعودية 1999-2005م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الخارجية لكل من الأردن والسعودية كل منها اتجاه الآخر وتناولت أبعاد العلاقات الأردنية السعودية مع التركيز على المتغيرات السياسية والاقتصادية.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في أنها تناولت العلاقات الأردنية السعودية في فترة حديثة، و تأخذ بعين الاعتبار شكل النظام الدولي وما يحتويه من فاعلين في السياسة الدولية ومؤثرين في العلاقات الدولية ولاسيما العلاقات الأردنية _السعودية وتسلط الضوء بشكل واسع على ارتباط الاستراتيجية المتبعة لكلا الدولتين مع النظام الاقليمي العربي، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة تسعى تكوين إطار نظري واسع يتيح للباحث استخدامه لبناء نظرية عربية للعلاقات العربية _العربية.

الفصل الثالث

الجذور التاريخية للعلاقات الأردنية _السعودية

غالبا ما تعتمد الدولة في علاقاتها الخارجية، أو في بناء ذاتها الداخلية، على ما تختزنه في ذاكرتها من تجارب وممارسات، فيصبح التاريخ مرجعا لها، تلجأ إليه في حالات أو أحداث معينة، لذا فإن الدولة تحرص أن ترجع إلى التاريخ وتستعين به كي تنطلق من خلاله إلى السلوك التالي، ولكي تقوم بترتيب أوراق علاقاتها مع غيرها من الدول ولا سيما الدول المجاورة لها.

إذن فإن التاريخ له مكانة مرموقة في تحديد الأولويات والمرتكزات السياسية والاجتماعية و الحضارية لأي دولة.

وفي النظام الإقليمي العربي بالتحديد، نجد أن العلاقات الداخلية فيه تعاني من حالة من الفوضى وعدم التوازن، ولم تعد الأولوية تعطى فيه إلى العمل العربي المشترك، بل سعت كل دولة فيه إلى بناء ذاتها الداخلية فقط، ولعل السبب في ذلك هو أن الباحثين السياسيين أخذوا بالتركيز على فترات الصراع التي مرت بها العلاقات العربية _العربية، نظرا إلى تأثر هذه الدول بصعوبة اتخاذ القرارات خلال هذه الفترات من جهة، ولطول مدة فترات الصراع من جهة أخرى.

وقد سعت كل من الأردن والسعودية إلى المحاولة في إعادة الاصطفاف العربي، وتعزيز نمط العمل العربي المشترك، من خلال تمكين علاقاتها مع الدول العربية على أساس يمكن أن يكون فيه التعاون والتقارب هو السمة الأساسية بينها، وأيضا من خلال دراسة وتحليل فترات التعاون والوقوف على إيجابياتها التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات الداخلية في النظام الإقليمي العربي.

ولدراسة وتحليل الجذور التاريخية للعلاقات الأردنية_السعودية، لا بد من إلقاء الضوء على المعطيات التاريخية للعلاقات الأردنية_ العربية من جهة، والمعطيات التاريخية للعلاقات السعودية_العربية من جهة أخرى، و أخيرا تحليل المعطيات التاريخية للعلاقات الأردنية_ السعودية.

1.3 المعطيات التاريخية للعلاقات الأردنية_العربية:

إذا كانت البداية الرسمية للعلاقات السياسية الأردنية_العربية بدأت تفاعلاتها مع تأسيس إمارة شرق الأردن ومطلع القرن العشرين، إلا أن الإرهاصات الأولى لتلك العلاقات قد تشكلت في حقيقتها في عهد الشريف حسين بن علي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقد عبرت عن نفسها بسلسلة من الأحداث والتطورات السياسية دخلت فيها المنطقة العربية بمجملها بعد انطلاق الثورة العربية الكبرى عام 1916م،حتى أرست قواعد التجزئة بعد الوحدة بفرض نفسها على الساحة العربية عموما، فانقسمت المنطقة العربية إلى جملة كيانات وقوالب سياسية مصطنعة، وكان من تلك القوالب السياسية إمارة شرق الأردن عام 1921م، وعليه فالأردن – كدولة –تضرب جذوره عمق التاريخ في علاقاته مع الأشقاء العرب، فإذ كانت بداية تأسيس الدولة الأردنية في مطلع العشرينات هي بداية تسجيل التاريخ المشترك للعلاقات الأردنية – العربية، فالأردن منذ تأسيس الدولة في عام 1921م، وحتى مطلع الخمسينات، كان يعاني من السياسات العربية المناوئة له وجها لوجه بسبب التقارب الجغرافي والطمع في الاستيلاء على كيانه الجديد وضمه لدفتي هذا النظام أو ذاك، وموقع الأردن الجغرافي الحساس وارتباطه بحدود مع دول جوار عربية قوية مرت عليها حضارات مثل (سوريا والعراق والسعودية ومصر ولبنان وفلسطين) أملت على السياسة الأردنية أن تكون في موقف المدافع عن وجوده وليس في موقف المدافع لقضاياه القومية (قطيشات، 2008).

ولأن الباحث يريد تناول وتحليل فترات التعاون بدلا من فترات الصراع، لا بد من تجاوز هذه المرحلة التي تلت مباشرة تأسيس الدولة الأردنية، بالأخذ بعين الاعتبار أن الأردن منذ تأسيسه يرتبط بعلاقة متينة بين مصالحه الوطنية وبين مصالح النظام الإقليمي العربي، حيث أن هدف قيام الوحدة العربية والحفاظ على مصالح النظام العربي هو الهدف الأساسي الذي يرتبط مع الحفاظ على مكتسبات الدولة الأردنية.

ولعلنا نجد هذا راسخا في عقل صانع القرار الأردني من خلال الإشارة نص الميثاق الوطني الأردني " أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية ،

وان العروبة هي هويته القومية وأن الأردن بشعبه العربي الأصيل وقيادته الهاشمية و مؤسساته الديمقراطية يؤمن إيمانا راسخا بحتمية الوحدة التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية هو وطن الأمة الطبيعي، والوحدة العربية هي الأصل والأساس والرد الحقيقي على واقع التجزئة " (الميثاق الوطني ، 1990 ، ص51).

ان الأسرة الهاشمية الحاكمة تجسد بعدين رئيسين من أبعاد الشخصية العربية هما البعد الديني والبعد التاريخي، فالأول: النسب المتصل للنبي الأمي محمد_ صلى الله عليه وسلم _ والثاني: الثورة العربية الكبرى. هذان البعدان أعطيا الشرعية السياسية لهم بالحكم وللشعب بالطاعة، ولهذين البعدين يعود تبني السياسة الخارجية التضامن العربي والعمل العربي المشترك كأحد مرتكزاتها على اعتبار أن هذه المبادئ والأهداف نادى بها الدين، فالتضامن والعمل المشترك وهما عاملان يضفيان للوحدة، وقد نادت بهما الثورة العربية الكبرى، فكانت الوحدة مرتكزا آخر يضاف إلى مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية الأردنية الأمر الذي جعلها تسعى إلى تهيئة المقدمات لتحقيقها، وهذا ما عرفه التاريخ وقدمه للعالم بأن وحدة العرب هي الأصل و التجزئة استثناء، إذا ما عرفنا هذا ندرك سر حرص الأردن على استعادة حيوية التضامن العربي وتدعيم قواعده كلما بدأت تتقوض أركانه، وهذا يفسر مسارعة الأردن إلى حضور القمة العربية كلما عقدت كما أن اللقاءات المكثفة التي تقوم بها الدبلوماسية الأردنية من خلال الزيارات المكثفة لصانع القرار أو من ينوب عنه إلى عدد من زعماء الدول العربية كلها قنوات تصب في قالب التضامن العربي وتقريب وجهات النظر العربية المتباينة (الهزايمة ، 1997).

وللتعرف على المواقف السياسية المؤثرة في تاريخ العلاقات الأردنية _العربية لابد من تسليط الضوء على قضيتين من أهم القضايا التي لعبت دورا غاية في الأهمية على العلاقات الداخلية في النظام الإقليمي العربي، هي القضية الفلسطينية، وأزمة الخليج عام 1990م.

1.1.3 الأردن والقضية الفلسطينية:

لا تحتاج الدولة الأردنية بكافة مؤسساتها وأجهزتها ومواطنيها، لكثير من الجهد أو مزيدٍ من البراهين والأدلة، لبيان المواقف الأردنية التاريخية تجاه القضية الفلسطينية. ولا يحتاج الأردن إلى كتاب ابيض يوضح فيه أن القضية الفلسطينية بالنسبة له هي هاجس دائم وهم يلازمه في كل زمان ومكان وهي أسمى من كل التباينات والاختلافات.

كما لا يحتاج الأردن وقيادته الهاشمية إلى أي جهد يذكر للتأكيد على أن العنوان الأبرز لكل التحركات الدبلوماسية الأردنية في المحافل الدولية هي القضية الفلسطينية والاعتراف بالمظالم المشروعة للشعب الفلسطيني وتسويتها من خلال تحقيق الحل العادل الشامل الذي لن يكون دون إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وبعودة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية الواضحة والصريحة.

إن وجود إسرائيل من قبل الغرب أدى إلى اندلاع ثلاثة حروب بينها وبين العرب _ وقد شارك الأردن في كل واحده منها _ هذا الأمر أدى إلى خلق ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، والأردن متأثر في هذه الظاهرة، وان إسرائيل تعمل في كل اتجاه لتضفي صفة انتمائها عضويا إلى المنطقة العربية، كما أخذت إسرائيل تسعى إلى أن تكون القوة الإقليمية العظمى من خلال الاعتماد على إستراتيجية الردع، والتي تعتبر من الوسائل الهامة في تنفيذ سياستها الخارجية، وهذا يعني أن على الأردن أن يكون جاهزا لتلقي أي ضربة من إسرائيل في المكان والزمان الذي يحددهما صانع القرار فيها للإبقاء على التحجيم المطلوب والذي لا يقدر على المبادأة وقوة التأثير عليها في أي حرب مقبلة (الهزايمة، 1997).

لقد كان للمملكة الأردنية الهاشمية في عهد جلالة الملك عبد الله الأول مواقف ثابتة نجملها فيما يلي:

1. المشاركة الأردنية في جميع الثورات التي قامت على أرض فلسطين.
2. اعتبار قضية فلسطين قضية لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخص العرب جميعا.

3. نجاح الجيش العربي الأردني في الدفاع عن القدس العربية والضفة الغربية في أثناء الحرب العربية الإسرائيلية.
4. حماية المقدسات الدينية وخاصة الأقصى والحفاظ على القدس.
5. إتمام الوحدة بين الضفتين1950م.

وفي حرب1948م شارك الجيش الأردني بفاعلية إلى جانب الجيوش العربية على الرغم من شح موارد الأردن وضعف قدراته المالية والعسكرية واعتماده على بريطانيا في معظم متطلباته.

بذل الأردن دماء جنوده وضباطه ومتطوعيه في معارك الشرف التي خاضها على ارض فلسطين، ولما لم تستطيع الجيوش العربية تنفيذ واجباتها فوقع العبء الرئيسي على الجيش الأردني، ولما قام الجيش الصهيوني بعد الهدنة الثانية في 18/ 8 / 1948م بقطع خطوط اتصال القوات المصرية في الخليل وبيت لحم، تولى الجيش الأردني فك الحصار عنها وحماية الخليل وبيت لحم اللتين كانتا من مسؤولية الجيش المصري.

واستطاع الجيش الأردني الاحتفاظ بالضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية بعد معارك بطولية على أسوار القدس وفي اللطرون وباب الواد وغيرها.

وقد كان موقف الملك الراحل الحسين من القضية الفلسطينية واضحا دائما حيث قال بعد حرب 1967م ما نصه " إننا بالنسبة للقضية الفلسطينية نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، وأننا بعد أن نقوم بواجبنا بتحرير الضفة الغربية و القدس الشريف ضمن واجبنا القومي نحو تحرير الأرض العربية المحتلة كلها، فسنمكن أهلنا من غربي الأردن وعليهم أن يختاروا لأنفسهم المستقبل الذي يرونه ونظام الحكم الذي يرتضونه، ويقرروا بملء حريتهم واختيارهم وباستفتاء يجري لهم تحت إشراف دولي محايد ما إذا كانوا يريدون البقاء معنا أو الإتحاد وإيانا أو الانفصال عنا، وسيكون لهم ما يريدون وأننا في كل حال سنظل لهم الأخوة المقربين هذا هو موقفنا، لا نريد به إلا وجه الله ووجه الأمة والواجب" (الفارس، 2002).

ومما سبق نجد انه من المستحيل أن يتم فصل الأردن عن القضية الفلسطينية لأنها بالأساس مرتبطة به ارتباطا وثيقا أكثر من أي بلد عربي لاعتبارات جغرافية

وسكانية وتاريخية، وعلى خطا والده الراحل الحسين بن طلال سار جلالة الملك عبد الله الثاني في دعم الأخوة والأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم وإقامة دولتهم على ثرى وطنهم الغالي، و لقد شكلت القضية الفلسطينية المحور الأساس في سياسة جلالته لما لها من أهمية بالغة على المستوى الوطني والدولي، لأنه يدرك تمام الإدراك أن حل القضية الفلسطينية بالشكل الملائم هو الطريق الأمثل لاستقرار منطقة الشرق الأوسط على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذه المنطقة التي شهدت صراعا داميا وتوترا مستمرا على مدى قرن من الزمان، مما أدى إلى تأخر التنمية على مختلف إشكالها وأطيافها ومستوياتها، في الوقت الذي يشهد فيه العالم انتقالا سريعا نحو التقدم والتحديث والحياة المثلى لمختلف شعوبه ومواطنيه. ومن خلال إدراك جلالته لأهمية إنهاء الصراع في الشرق الأوسط و المتمثل على الأخص في غطرسة إسرائيل وتماديه في إيقاع الأذى والظلم الفادح على الشعب الفلسطيني المحاصر الذي قدم التنازلات الكثيرة والكبيرة ليقتطع خطوته الأولى على طريق تحقيق كيانه المستقبلي وإقامة دولته واستعادته لحقوقه المسلوبة (الفارس، 2002).

ومن هنا نجد أن الأردن بكافة مؤسساته وملوكه وعلى مر العصور منهمك جديا في الهم العربي التاريخي، والذي يمثل نقطة البداية في سياسته داخل النظام الإقليمي العربي، فمسؤوليته اتجاه القضية الفلسطينية نابعة من القومية العربية التي أكد ملوك الأردن عبر التاريخ أنها الهوية الأصيلة لهذا البلد.

2.1.3 **الأردن وأزمة الخليج الثانية** 1990م:

فرضت أزمة الخليج الثانية على الدول العربية أن تخضع مرغمة لسياسات و إيديولوجيات النظام الدولي، فانخسفت ايديولوجية القومية العربية بصورة لم تكن لتحدث لو كان النظام الإقليمي العربي بصحة أحسن مما كان عليه، وجاءت عملية السلام لتصفية الصراع العربي _الإسرائيلي باسم الشرعية الدولية الجديدة التي بدت ازدواجيتها في أزمة الخليج الثانية، ثم ظهرت إلى حيز الوجود قضية العراق والحصار المفروض عليه، لتضيف إلى رصيد النظام العربي وجامعته الضعيفة

قضية أخرى غير القضية الفلسطينية، ورغم أوجه الشبه بين القضيتين، إلا ثمة اختلافا واحدا ، فبينما القضية الفلسطينية تتلخص في سلطة حكم ذاتي شبه مشلولة تبحث عن دولة مستقلة، جاءت القضية العراقية لتمثل دولة مستقلة تبحث عن منطق الحكم وعقلانية السياسة والسلوك الخارجي (قطيشات، 2008).

وعن الموقف الأردني لم يكن يذكر انه يقف إلى جانب العراق، بل بقي متحفظا وعندما كان يوجه للملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه سؤال عن احتلال العراق للكويت، يقول "ارضي محتلة، فلسطين محتلة، على المجتمع الدولي إعطاء الحقوق لشعب مشرد طرد من أرضه تعرض إلى الحرب والاحتلال، يمكن حل القضية داخل الجامعة العربية، في البيت العربي، لا نريد أن نعطي ذريعة للوجود الأجنبي داخل المنطقة "(الشياب، 2009).

ووقف الأردن وقفة سياسية وازن فيها بين خطه القومي والدولي، حيث نادى بحل عربي للأزمة، وحث العراق على الانسحاب وعدم ضم الكويت، وحاول الأردن إقناع الولايات المتحدة بعدم التدخل العسكري في الأزمة، إلا انه في نهاية الأمر إمتثل الأردن لقرارات هيئة الأمم المتحدة مع بقاء الحدود مفتوحة، ولجوء أعداد كبيرة من العراقيين للأردن للعمل والبعض الآخر اتخذوا منه نقطة عبور إلى أماكن أخرى في العالم (الهزايمة، 1997).

لم يكن الموقف الرسمي الأردني موافقا أبدا على ما قام به العراق يوم 2-آب – 1990م وذلك انطلاقا من مبدأين أساسيين يمثلان ثابتين في سياسته العامة وهما:

1. أن ما قام به العراق سيكرس بالضرورة مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة، وهذا مبدأ قاوم به العرب كل الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت في الأراضي الفلسطينية منذ قيام إسرائيل، لذا فإن العمل العراقي سيكون مثلا قويا أمام إسرائيل لتحتج به وتبرر بموجبه احتلالها لفلسطين وبقاءها فيها.
2. أن لدخول العراق للكويت بعدين وهما النفط وإسرائيل، لذا فإن هذا الدخول قد سوغ للولايات المتحدة وحلفائها العودة إلى المنطقة واحتلالها والاستيلاء على مقدراتها وتخفيف الضغوط على إسرائيل، وبالتالي إعادة رسم المنطقة بالصورة

التي تلاءم مصالحها، وتتوافق معها، أي إعادة عملية سايكس_بيكو من جديد، لذا فقد دعا الأردن إلى ضرورة حل الأزمة داخل الإطار العربي حتى لو اقتضى الأمر إلى اللجوء لتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة تفصل بين الجانبين بعد الانسحاب العراقي من الكويت، وتحمي الجبهة السعودية _العراقية إلى أن تتم إزالة أسباب النزاع (الحضرمي، 2003).

لم تكن هذه الرؤية الواقعية للعاهل الأردني الذي عاصر الغرب بدوله ورؤسائه، نابعة من مجرد شعور قومي متعاطف مع العراق، بل كانت تعبر عن حقيقة نوايا الأطراف الفاعلة والمفتعلة للأزمة، ورغبتها في تحقيق جملة أهداف سعت إليها عبر العقود الماضية ولما سنحت الفرصة في اجتياح العراق للكويت في بداية آب عام 1990م، وجدت تلك الأطراف أن الوقت قد حان لاستثمار الأزمة دوليا، واستغلال ظروف التغيرات الدولية الجذرية في سقوط الإتحاد السوفيتي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. تدمير قوة العراق الاقتصادية والعسكرية وتحديد مقدراته بما يتطلب المصالح الغربية والإسرائيلية.
2. تفتيت النظام الإقليمي العربي وتكريس القطرية والتجزئة بين أطرافه ودوله.
3. جر المنطقة العربية ودول المواجهة مع إسرائيل، لعملية السلام والتسوية السلمية وإنهاء حالة العداء والصراع مع إسرائيل، وإضفاء الشرعية على الوجود اليهودي كجزء مهم ورئيسي في المنطقة العربية لتصبح إسرائيل دولة شرعية في وجودها وقيامها، وكأنها خرجت من رحم النظام العربي ومكوناته.
4. إبقاء المنطقة العربية بكل مقدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والنفطية والبشرية مرهونة بالإدارة الأمريكية التي تهيمن عليها لصالح إسرائيل.
5. سيطرة إسرائيل وتزعمها لقيادة النظام الشرق أوسطي بعد أن سقطت ألوية النظام العربي، ولم يعد بمقدورها أن تعمل بآلية الوحدة والتضامن بعد أن تقاسمت الأنظمة العربية الأزمة لمآرب ومصالح وطنية بحتة لا تمس بصلة لمفردات النظام الإقليمي العربي (قطيشات، 2008).

ومثلما أخل التدخل الأجنبي بالموقف الرسمي العربي، فقد أخل بالمواقف الشعبية العربية، وتسارعت الأحداث على شكل صدمة أصابت الوجدان العربي، فانتقل من التعاطي مع الحالة العراقية – الكويتية إلى التعامل مع الصراع العربي – الأجنبي. وحتى الدول التي استقدمت القوات الغربية بدأت تعاني هي الأخرى من تيار شعبي رافض يدعو إلى طرد الأجنبي ورص الصف العربي وتجاوز الأخطاء وإعادة ترتيب البيت العربي (الحضرمي، 2003).

في نهاية الأمر نجد أن الأردن مدركا لما يتمتع به النظام الإقليمي العربي من سمات خاصة لا تتوفر في أي نظام آخر، فالسمة المهمة فيه هي القومية العربية، فالعرب كجماعة بشرية تتميز عن النظم الإقليمية الأخرى بالتجانس اللغوي والثقافي والانتماء إلى دين واحد، مع الاشتراك في تاريخ واحد ، و تشترك أيضا في مصير واحد، فالوحدة العربية جاءت من خلال القومية العربية، وهذا ما يدفع الأردن إلى تعميق التعاون العربي المشترك منذ تاريخ تكوينه، وبقي يحاول دائما تخطي كافة أشكال الخلافات العربية ليسمو بالعمل العربي المشترك والتضامن القومي إلى ما يجعل الأمة العربية في صفوف النظم الإقليمية المتقدمة.

فالمواقف التاريخية الأردنية توضح ما تسعى إليه السياسة الخارجية الأردنية بكافة مؤسساتها وصانعي القرار فيها لتهيئة الأجواء العربية المناسبة لخلق علاقات أردنية- عربية بعيدة عن الشوائب والخلافات، فهذا ما يحرك السياسة والإستراتيجية الأردنية داخليا وخارجيا.

2.3 **المعطيات التاريخية للعلاقات السعودية_ العربية:**

بفعل المعطيات الدينية والأمنية والسياسية والاقتصادية كانت العلاقات العربية السعودية تأخذ شكلها بالاستناد إلى مجموعة من الحقائق لعل من أهمها:

1. العلاقة بين الإسلام والعربية وما جرى حولها من نقاش وجدليات وصلت في حدها الأعلى إلى الرفض.
2. طبيعة التحالفات العربية _ العربية والتي أخذت في أكثر حالاتها مسارات غير منطقية وصلت في بعض الأوقات إلى المساس بالثوابت.

3. طبيعة النظام السعودي الذي وجد نفسه في رئاسة الدين والعقيدة وزعامة القدرة الاقتصادية وقيادة التيار السياسي المحافظ.
4. النزعة نحو الاستقلال وتكديس السيادة القطرية عربيا، مع محاولة طرح مفاهيم الالتزام بالعمل العربي المشترك (الحضرمي، 2003).

وفي الحديث عن الدور السعودي في القضايا العربية، هو حديث عن تاريخ تلك القضايا نفسها، لأن المملكة العربية السعودية كانت شريكا رئيسيا في جميع القضايا العربية، وكان لها دور فعال ومؤثر في مجريات أحداثها، وكانت للملك السعودي الراحل عبد العزيز علاقات وثيقة مع جميع زعماء البلاد العربية، وكان يتبادل معهم الرسائل والاتصالات، وينسق معهم في تحركاتهم بما يعود على قضاياهم الوطنية بالنفع.

كما كان الزعماء العرب، في شتى الأقطار، يجدون في رحاب الملك عبد العزيز، الحماية والرعاية إذا ما اقتضت الظروف خروجهم من بلادهم في سياق كفاحهم ضد الاستعمار، وعندما اجتمع الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت عام 1945م اقتصر حديث العاهل السعودي بادئ الأمر على ثلاثة قضايا: فلسطين، وسوريا، ولبنان.

ولقد ظل دعم الأشقاء العرب سياسة سعودية ثابتة، سواء في مراحل الكفاح ضد الاستعمار، أو في مرحلة التطور والتنمية (وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، 2002).

كانت السياسة السعودية الخارجية تضع الممكن مقابل اللا ممكن، وببداهة فطرية قادتها إليها التجربة والممارسة اليومية وتاريخها الطويل، ولم تضع ذلك فرضا على الآخرين، ولم تشترطه أساسا وحيدا، بل هي اعتبرته أساسا قابلا للمناقشة والتعديل والتطوير، واعتبرت دوما أن إطار البحث لتحديد السياسة الخارجية العربية المشتركة هو مؤتمرات القمة والجامعة العربية، وليس الصحافة وأدوات الإعلام أو العمل السري المعادي لهذا النظام أو ذلك، لهذا الحاكم أو ذاك. كانت السياسة السعودية سياسة عمليه وبالرغم من ثوابتها المبدئية المستمرة والمتصلة الحلقات فلم تتمسك بغير عناوينها الرئيسية:

1. التضامن العربي، واشتقاقا منه عدم التدخل في الشؤون الداخلية لان من شروط التضامن الثقة المتبادلة.
2. العمل على تحرير فلسطين جديا ومشتركا، وتطويع عامل الزمن لحساب هذا الهدف ويتم ذلك ببناء القوة الذاتية داخليا وخارجيا، وطنيا وقوميا.
3. إخراج القضايا المشتركة من دائرة المنازعات والتأثيرات الخارجية، والتأكيد عليها ومحاولة توسيع دائرتها تدريجيا وصولا إلى رابطة أقوى وتماثل في الأوضاع يجعل الاتحاد العربي ممكنا (الغادري، 1990).

1.2.3 **السعودية والقضية الفلسطينية**:

باتت المسألة الفلسطينية أو قضية فلسطين من أولويات السياسة الخارجية السعودية من نهاية العشرينات وليس قبل تلك الفترة، وهذا أمر طبيعي من حيث ملابسات نشوء الدولة التي أسسها ابن سعود، ومن حيث تطور الأمر في الداخل الفلسطيني. ويلعب العامل الأيديولوجي دورا معينا في اهتمام مؤسس المملكة المتزايد باطراد الأحداث في فلسطين، والمقصود بالعامل الأيديولوجي هنا هو مقتضيات الإسلام والعروبة، والمهمات المنوطة بالدولة التي تعتبر مهد الإسلام، ومنبع العروبة، ولا يجوز _ بالطبع _ اعتبار الخطاب السياسي الديني السعودي في هذا المجال وغيره مجرد أسلوب بلاغي، أو كليشهات دعائية (كوساتش، ميلكوميان، 2005).

من المواقف التاريخية التي حددت فيها السياسة السعودية نهجها من القضية الفلسطينية هو موقف الملك عبد العزيز من لقاءه مع الرئيس الأمريكي روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، فحينما اشترط الرئيس الأمريكي لجلاء الإنجليز من فلسطين شرطين هما: أولا، موافقة العرب على إنشاء وطن قومي يهودي سبق به الوعد، ثانيا، موافقة العرب أيضا على زيادة حجم الهجرة اليهودية خلال الأعوام التالية من الحرب، انتقض الملك عبد العزيز هذا الأمر وقال إذا كان الهدف هو إنهاء الصراع في فلسطين فلا بد من إيقاف اتساع الهجرة اليهودية لأنها هي سبب النزاع و ليست نتيجة له.

مهما يكن الأمر فإن ما يعنينا من الواقعة هو موقف الملك عبد العزيز وسياسته العربية، فهو قد ظل في لقائه بروزفلت على ثوابت هذه السياسة: الاستقلال، الاتحاد، و رفض الهجرة اليهودية، والتأكيد على هوية فلسطين العربية، أي بقائها بلدا عربيا ضمن المجموعة العربية التي حلم عبد العزيز باستقلالها واتحادها، ولم يجامل الملك عبد العزيز في موقفه بروزفلت بالرغم من أن روزفلت كان يمثل الدولة الخارجة من الحرب الكونية الثانية وهي الأقوى والأعظم والأقدر على تحقيق ما تريد (الغادري، 1990).

وفي صدد الدفاع السعودي عن القضية الفلسطينية التي تحمل في طياتها المسؤولية العربية المشتركة اتجاه التضامن العربي في السعي إلى حل مجمل القضايا العربية، لابد من الإشارة إلى جهود الملك فهد في هذا القضية، والتي تمخضت في مشروع الملك فهد للسلام (المشروع العربي للسلام).

أعلن مشروع الملك فهد للسلام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982م، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساساً للمشروع العربي للسلام كما كانت هذه البادرة أساسا لمؤتمر السلام في مدريد عام 1991م.

ويتكون المشروع من المبادئ التالية:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس.
2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
7- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ (وزارة الخارجية السعودية، 2005).

وعلى النحو ذاته انتهج الملك عبد الله بن عبد العزيز نهج أسلافه بالمبادرة التي سميت بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز وهي المبادرة التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت (مارس 2002م) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي.

وتتلخص المبادرة فيما يلي:

1- الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (4) يونيو 1967م.

2- القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

3- حل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام " علاقات طبيعية " بينها وبين الدول العربية (وزارة الخارجية السعودية، 2005).

إذن فقد سعت السعودية دوما لإعادة الصف العربي إلى أوجه العمل العربي المشترك، وبعد أزمة الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت وخرق مبادئ مجلس التعاون الخليجي، سعت السعودية لإقامة محور (القاهرة الرياض دمشق) إلا أن هذا المحور لم يستطيع الصمود بعد أن بدت للعيان أنها قوية، ولكن السعودية ورغم قراراتها المفاجئة في هذه الفترة إلا أنها بقيت تحاول في حل الأمر داخل الإطار العربي

3.3 **المعطيات التاريخية للعلاقات الأردنية _ السعودية:**

أن الراصد لتحرك العلاقات بين الأردن والسعودية يجد أنها تتغير استجابة للعديد من الحقائق منها:

1- الحقيقة العربية: ونعني بها التطورات التي شهدها النظام الإقليمي العربي و المؤثرة فيه، سواء ما كان منها السعي إلى لعب دور فاعل في هذا النظام، أو ما كان بحثا عن ملئ فراغ حدث ساعة انتقال مراكز القوة في هذا النظام من دولة إلى أخرى، أو ما كان من محاولات السيطرة على حدث طارئ خلق تنازعا في المصالح وقاد إلى التوجيه القطري أو إلى محاولة التصدي لبعض التصرفات العاصفة في الدواخل العربية ولقد فرضت هذه الحقيقة على كل من الأردن والسعودية أن يبدلا مواقفهما البينية تبعا لما يحدث.

2- الحقيقة الإقليمية: وما تتمثل في النزاعات على الحدود الشرقية والشمالية و الجنوب غربية، وهي نزاعات استجاب لها البلدان كل حسب مصالحه، بل وأن بعضها قد أثر على الشارع العربي بشكل واضح، لذا فإن هذه الاستجابة وحقيقة هذا التأثير قد خلقتا حالة علائقية بين الأردن والسعودية كانت في مرحلة من المراحل تشكل تصاعدا في النفور مع إبقاء هامش للتلاقي، إلا أن النزعة القطرية قد جعلت التكامل الاقتصادي يقصر عن إيجاد نواة لتحرك سياسي نحو التلاقي، وفشلنا في المنطقة العربية في استخلاص العبر من الحالة الأوربية التي بدأت بمنتوجين وانتهت إلى البحث الجاد في إقامة الدولة الواحدة، والسبب أن نظرتنا الاقتصادية قد انطلقت من مشاهد التجزئة السياسية ذاتها كما أنها قد ربطت هذا الاقتصاد أصلا بمراكز خارجية لم تكن من مصلحتها غير ذلك، لذا فإننا نرى في الحالة الأردنية – السعودية أنه قد جرى توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد على خلاف ما هو منطقي ومقبول، حتى أصبح الكثير يقبلون مقولة أن تنازع الذي "يملك"مع الذي "لا يملك" هو المحرك الرئيسي للتوجه السياسي بين البلدان النفطية وغير النفطية انطلاقا من تكريس المصلحة الذاتية ومن عقدة الخوف ومن التصارع على اكتساب الأدوار ولعبها.

3- الحقيقة الاقتصادية: إن ما يعنينا في هذه المرحلة هو أن علاقات البلدين قد شهدت حالة من المد والجزر بالرغم من أنهما بلدان غير صناعيين وأبعادهما الزراعية كادت تتشابه، مع فارق كبير في الدخول العامة.

4- الحقيقة الذاتية: ففي الوقت الذي صدر فيه كل من النظامين السعودي والأردني عن الدين في مرجعيته الشرعية، فإننا نرى خروجا عليه في بعض الأحيان ولنا في الولاءات الخارجية واصطفافات النزاعات التي شهدتها المنطقة أمثلة واضحة، وقد تنقلت العلاقات الثنائية تبعا لذلك بين النزاع في القيادة الدينية ثم التلاقي ثم التنافر ثم الهدوء. فلقد قام تنازع أردني – سعودي بسبب إعادة اعمار الصخرة المشرفة في القدس وصيانة المقدسات فيها، وتذبذب انسياب حركة الانتقال الديني للأفراد بين البلدين، حيث بدأ الشارع الأردني يتحدث عن "تعمدية " في القرار، حتى أننا رأ ينا أن هذه الحقائق الرئيسية و الأخرى الثانوية قد لعبت دورا مهما في العلاقات بين البلدين، فجعلتها تنتقل من طبيعة التقارب والتعاطف إلى التنافر والبحث عن المصلحة الذاتية، فحين كان الأردن قريبا بالنسبة للسعودية، نرى أن النفط قد منع عنه في فترة من الفترات وأعلنت أكثر من جهة أن بيع البترول السعودي للأردن سيخضع للأسعار الدولية، الأمر الذي اضطر الأردن أن يواجه خيارا واحدا في ذالك الوقت وهو النفط العراقي، لذا فإن شعار أن العلاقات اتسمت بـــ "الحميمية" لم يعد قادرا على الصمود أمام اندفاع الحركة الانتقالية لهذه العلاقات بالقطرية، وأكثر من ذلك فقد رأينا أن "عدم الرضا " بين البلدين قد جاء في كثير من الأحيان على خلفية قضايا مرتكزة على المصلحة القطرية، ففي حالة الأزمة بين العراق والكويت وما تلاها، وفي قضية اليمن قبلها وقضية ظفار جاءت المصلحة الذاتية متقدمة على طبيعة التقارب والتعاطف وخرجت في حينها شعارات تحدثت عن "الرفض" بصورة مطلقة اتسمت أحيانا بالعنف في الخطاب السياسي، ومن ذلك نرى أن العلاقات بين البلدين استمرت ولفترة طويلة خارجة عن "السياق التراكمي" المبنى على الإيجابية في التوجه، بل وأكثر من ذلك فقد حالت بعض المظاهر في العلاقات من الارتداد إلى الوراء لتعيد نفسها لأسر المصلحة الذاتية إلى انه يجب أن لا يفهم من هذا القول أننا نبحث عن إلغاء الذات القطرية في سبيل قيام التزام كامل بالمصلحة الثنائية، غير أننا نريد أن لا تطغى الأولى على الثانية وتصبح هي الأساس في التعامل، إذ أن كل نظام سياسي يحرص أولا على تحقيق أهدافه

القطرية، ولكن علينا قراءة الحالة الأوربية كما ذكرنا والحالة الأمريكية و الاتحاد السويسري وبعض التجارب الناجحة الأخرى التي كانت نموذجا ومثلا يمكن أن يركن إليه (الحضرمي، 2008).

ولكننا نجد أن هناك حالات تاريخية للعلاقات الاردنية_السعودية اتسمت بالتقارب والتعاون وإدراك صانعي القرار في البلدين أن مصلحة احدهما تكمن في استقرار وثبات الآخر ولعلنا نوضح ذلك من خلال حالة تعديل الحدود الأردنية السعودية عام 1965م.

تعديل الحدود الأردنية السعودية 1965 م:

كان للحدود السياسية الأردنية – النجدية الدور الكبير في تضخيم الخلاف بين البلدين، إلى أن انتهى الأمر بعقد معاهدة حدة ، بين السير كلايتون ممثل بريطانيا وحكومة نجد عام 1925م، إلا أن هناك أمورا ظلت عالقة ولم ينظر فيها (مسألة معان والعقبة). وقد نصت المادة (14) من اتفاقية حدة على:

"تبقى هذه الاتفاقية نافذة ما دامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مكلفة بالانتداب على شرقي الأردن.وعندما حصلت شرقي الأردن على استقلالها في آيار 1946 م، أصبحت معاهدة حدة لاغية بموجب هذه المادة، إلا أن هناك ظروفا كانت تمر بالبلاد العربية أقوى من النظر بمسائل الحدود وتعديلاتها وكان من أبرز هذه الظروف مشاريع الوحدة العربية (سوريا الكبرى والهلال الخصيب)، حرب فلسطين، ضم الضفة الغربية لشرقي الأردن، وكذلك حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور. وظل الأمر كذلك إلى أن عقد اتفاق الطائف بين الملك حسين والملك سعود عام 1962م حيث كان هذا الاتفاق المحرك الأساسي لبحث مشكلة الحدود.

زاد التقارب الأردني السعودي عمقا عندما وقفا في محور واحد لدعم الإمام البدر أمام الانقلابيين والجمهورية العربية المتحدة، وقد اجتمع يوم 7و8 آب 1965م وفد أردني برئاسة عبد الوهاب المجالي (وزير الخارجية)، مع الوفد السعودي برئاسة الشيخ عبد الله السديري (وكيل وزارة الخارجية)، ونتج عن هذه الاجتماعات اتفاقية الحدود الأردنية السعودية، والتي عرفت باتفاقية عمان وأدت إلى تعين

الحدود الأردنية – السعودية، وقد احتوت على خمس مواد ونصت المادة الأولى (أ) على:

" تبدأ الحدود بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من نقطة تقع على جبل عنازة، وهي نقطة تقاطع خط الطول 39`18 بدائرة العرض32`14، ويمتد منها بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول 39 بدائرة العرض 32، ومنها يمتد بخط مستقيم بنقطة تقاطع خط الطول37 بدائرة العرض 31`30، ويمتد منها بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول37`40 بدائرة العرض 30`20 شمال مشاس حدرج الأسفل بألفي متر تاركا مشاس حدرج الأسفل للمملكة العربية السعودية، ثم يسير الحد من النقطة خط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول 37`30 بدائرة العرض 30 تاركا موقع بير النعام للمملكة الأردنية الهاشمية، ويمتد الحد بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول36 `30 بدائرة العرض29`30، ومنها يمتد بخط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط الطول 36`4 بدائرة العرض 29`11، وهي شمال حالة عمار وتبعد عنها ألف متر تقريبا تاركا حالة عمار للمملكة العربية السعودية، ثم يمتد الحد من النقطة الواقعة شمال حالة عمار بخط مستقيم حتى نقطة تبعد عن السعودية، ثم يمتد الحد من هذه النقطة الواقعة شمال حالة عمار بخط مستقيم حتى نقطة تبعد عن زاوية مخفر الدرة الشمالية الشرقية 300 متر شمال الزاوية المذكورة مستمرة إلى مياه البحر"

فيما نصت المادة (2) على انه في حال اكتشاف النفط أو مشتقاته في المناطق المتبادلة بينهم فإن المملكتين تتعهدان بأن تقتسم مناصفة بينهما. كما نصت المادة (2)(أ) على حماية حقوق الرعي والانتفاع بالآبار الخاصة بالقبائل، ونصت المادة (2)(ب) على حرية المرور لرعايا المملكتين وللبضائع المستوردة أو المصدرة بطريق الترانزيت، كما نصت المادة(4)على إلغاء جميع الاتفاقيات المعقودة بين البلدين بشأن تعين الحدود سابقا.

وتم تبادل وثائق إبرام اتفاقية تعيين الحدود بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية في 10 تشرين ثاني 1965م في مدينة جدة، مثل الأردن في ذلك الشيخ عمر السقاف (وكيل وزارة الخارجية السعودية). نتج عن اتفاقية

عمان أن توسعت الشقة الساحلية للأردن على خليج العقبة من 6 كيلومترات إلى (25) كيلو متر، مقابل تنازل الأردن عن جزء من الأراضي الداخلية، وقد قدرت الزيادة في الأراضي المتبادلة للجانب السعودي بحوالي ألف كيلو متر مربع، ربما لأن المناطق التي حصلت عليها الأردن أكثر أهمية من التي حصلت عليها السعودية.

كان تنازل السعودية عن جزء من الأراضي الساحلية للأردن، لأسباب من بينها احتلال اليهود لموقع أم الرشراش، والتي أصبحت فيها بعد ميناء إيلات فتخلت السعودية عن هذه المنطقة للأردن حتى لا تصبح من الدول المواجهة على الرغم من تمسك السعودية الشديد بهذه المنطقة منذ فترة وجيزة ربما توقعت السعودية بحصولها على المزيد من الأراضي الداخلية اكتشاف كميات من البترول في هذه المناطق، فيما نظرت السعودية في توسيع ميناء العقبة خدمة لمصالحها، حيث أن توسيع هذا الميناء سيخدم مصالح السعودية في تسهيل مسيرة الحجاج والمسافرين إليها، وخصوصا بعد الاحتلال اليهودي لصحراء سيناء 1967م، وجاء في الوثائق البريطانية أن الخاسر الوحيد في هذه الاتفاقية هو قبيلة الحويطات وذلك لأن مراعيهم في جبل (الطبيق) ستكون داخل الأرضي السعودية.

يتضح لنا من المادة (1)(أ) أن الحدود بين الأردن والسعودية قد رسمت من جديد، إذ ابتدأت الحدود من بداية الحدود الأردنية – السعودية شرقا، ولم تبدأ حيث انتهت إليه الحدود في معاهدة حده عند ثنية طريف، وتميزت هذه المعاهدة أيضا بأنها عينت الحدود الأردنية – السعودية كاملة، من بدايتها على جبل عنازة إلى نهايتها على ساحل خليج العقبة.

وأشارت الوثائق البريطانية أيضا، إلى أن الاتفاقية شاهد على العلاقات الطيبة (الودية والقلبية) السائدة بين الأردن والسعودية، في الوقت التي كانت فيه العلاقات بين القاهرة والرياض تتعرض لتوتر شديد بسبب اليمن.

بعث الملك الحسين برقية إلى الملك فيصل وصف فيها الاتفاقية بأنها مصدر خير وبركة، ومظهر من مظاهر الأخوة الدائمة بين المملكتين والبلدين، ورد الملك فيصل ببرقية مماثلة تحمل مشاعر الشكر والمحبة، وبذلك تكون مشكلة الحدود

الأردنية – السعودية قد سويت بين المملكتين، ولم نعد نرى أي صراع على هذه الحدود.

اتسمت العلاقات الأردنية_السعودية بخصوصية مميزة عن غيرها من العلاقات العربية- العربية الأخرى، وقد أسهم في رسم هذه العلاقة الكثير من المعطيات التاريخية والسياسية والحضارية والثقافية والجغرافية.

وظلت العلاقات بين البلدين الشقيقين قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون؛ مما شكل عمقاً استراتيجياً للأردن والسعودية على حد سواء؛ مما يدل على النظرة الحكيمة من القيادتين.

تبادلت حكومتا المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن الاعتراف المتبادل في آذار عام 1933م، من خلال برقيتين تبادلهما الملك عبد العزيز والأمير عبد الله، أعربا فيها عن رغبتهما في تحسين العلاقات بينهما. وعلى إثر الاعتراف المتبادل شرعت الحكومتان الأردنية والسعودية بمباحثات نتج عنها عقد معاهدة صداقة وحسن جوار لتنظيم العلاقات والتعاون بين البلدين وتنظيم الحدود بين الطرفين، ولزيادة تعميق العلاقات بين الجانبين قام الأمير سعود -ولي العهد السعودي- بزيارة إلى شرقي الأردن عام 1935م، أقام فيها أربعة أيام، زار خلالها مختلف المناطق وقام بزيارة لفلسطين وحظي بالصلاة في المسجد الأقصى، وكان لتلك الزيارة دور كبير في تعزيز العلاقات بين الجانبين، وقد تلقى الأمير عبد الله رسالة من الملك عبد العزيز شكره فيها على حسن الضيافة التي لقيها ولي عهده في شرقي الأردن.

وقد لعبت الدبلوماسية الأردنية والسعودية بقيادة الأمير عبد الله والملك عبد العزيز دوراً كبيراً في إنهاء الإضراب الفلسطيني الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، من خلال النداء الذي وجهه إلى الفلسطينيين لفك الإضراب والعودة إلى الحياة الطبيعية في فلسطين، كما شاركت المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن في تأسيس الجامعة العربية، وكانت من الدول السبع التي وقعت على برتوكول الإسكندرية لذا نرى أن الدولتان كانتا تسعيان إلى التعاون والتكاتف

العربي. وعندما حصلت شرقي الأردن على استقلالها في 25 أيار عام 1946 بعث الملك عبد العزيز ببرقية تهنئة إلى الملك عبد الله الأول

وفي حزيران - تموز عام 1948م زار الملك عبد الله الأول الرياض، وكان يتطلع لهذه الزيارة منذ زمن بعيد، وقد لقي الملك عبد الله حفاوة كبيرة من لدن الملك عبد العزيز وقد استمرت الزيارة ثلاثة أيام تبادل الملكان خلالها الأحاديث والآراء حول قضايا العرب ومستقبل الصراع في فلسطين، وقد عبر البيان الختامي عن الرغبة في توثيق عرى العلاقات، وعن اتفاقهما في الغاية والهدف، وفي تأييدهما للجامعة العربية.

ومن طرائف المجاملة بين الملك عبد العزيز والملك عبد الله قول الملك عبدا لعزيز للملك عبد الله حينما وصف زيارته بأنها كالماء حيث قال: إن الماء أيها الأخ لا يُقدّره إلا المحتاج إليه، وأنا أشد الناس حاجة إلى هذه الزيارة.

وقد وصف الملك عبد الله الأول الملك عبد العزيز بقوله « فأنا اقرّ بأنّ جلالته من دهاة العرب في العصر الحاضر، حلو المعشر، اصحل الصوت، لطيف الكلمات والجمل، وهو سعيد النزل، ومكرم الضيف رزقه الله من البنين والحفدة، ومهّد له كل ما أراد ولقد صادف قرمين من العرب كلاما أشجع من أسامة بن زيد، ولكنه عرف كيف يتقي بأسهما ثم يتخلص منهما». وقد نتج عن تلك الزيارة أن تبادل الطرفان التمثيل الدبلوماسي.

وبعد أن تولى الملك طلال الحكم في الأردن، سعى إلى تمتين العلاقات مع السعودية، وقام بزيارة إلى الرياض بعد مدة وجيزة من توليته الحكم. وتابع الملك الحسين نهج جده ووالده في تعميق العلاقات الثنائية، وعلى إثر توليته سلطاته الدستورية شاركت السعودية بوفد رسمي كبير ترأسه الأمير مشعل للاحتفال بتتويج الملك الحسين؛ وتبع ذلك زيارة ولي العهد السعودي الأمير سعود لعّمان لتقديم التهاني باعتلاء الملك الحسين سلطاته الدستورية(الدراركه،2009).

مواقف المملكة العربية السعودية مواقف ثابتة وراسخة تجاه الأردن؛ فالسعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي وفت بالتزاماتها تجاه الأردن عقب إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية عام 1957م، وتوقيع اتفاقية المعونة العربية. وكان

للبلدين مواقف متطابقة في الكثير من الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد اشتركت القوات الأردنية والسعودية في تثبيت الأمن والنظام إثر اندلاع الأزمة العراقية الكويتية عام 1961م في الكويت، وشارك الجندي الأردني مع الجندي السعودي، جنبا إلى جنب، في الدفاع عن حدود المملكة العربية السعودية الجنوبية في العام 1962م بعد الأزمة اليمنية، وكان التنسيق الأردني والسعودي على درجة عالية من التطابق والترابط في وجهات النظر(**محمود**، 2011).

وأخيرا نجد أن الجذور التاريخية للعلاقات الأردنية _السعودية ثابتة وراسخة سواء داخل النظام الإقليمي العربي، أو في العلاقات الثنائية بينهما ذلك لأنه في فترات النزاع وان طالت هذه الفترات لم تصل العلاقة بين البلدين إلى الانقطاع أو الصراع العسكري، وفي فترات التوافق كان هناك إبداء لحسن النية من جانب صانعي القرار في كلا البلدين، ناهيك عن سعيهما في هذه الفترات إلى تطوير مستوى التعاون والتماسك.

الفصل الرابع

العلاقات السياسية الأردنية_ السعودية

إن الحديث عن علاقة أي دولة بالأخرى يرتبط دائما بإستراتيجية الدولتين المتبعة، فكل دولة تصنع لها إستراتيجية وخطط بعيدة المدى تحدد فيها أهدافها والسبل المتبعة لتحقيقها والوقوف على البدائل المتاحة التي تتحكم في تصرف الدولة، سواء في علاقاتها مع غيرها من الدول، أو في موقفها من القضايا الإقليمية والدولية، وبشكل عام سوف يكون من المفيد التعرف على الإستراتيجيتين الأردنية و السعودية كمدخل للعلاقة بينهما.

1.4 في الإستراتيجية السعودية:

من المعلوم لدى الجميع أن المملكة العربية السعودية تمكنت من خلال فترة زمنية وجيزة من تحقيق انجازات تاريخية عظيمة في شتى الحقول والميادين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية كما تمكنت أيضا من تحقيق انجازات إستراتيجية بارزة تجاه مختلف القضايا الخليجية والعربية والإسلامية والدولية، ويتجلى ذلك من خلال الخطوات الحضارية الجريئة التي حققتها المملكة في شتى المجالات الزراعية والصناعية والخدمية والتعليمية والصحية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والدينية والقضائية والسياسية وكذا مجلات الموانئ والنقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والبلديات والإشغال والثروة الطبيعية وغيرها من المجالات الأخرى كما يتجلى ذلك أيضا من خلال التزام المملكة بمسؤوليتها تجاه الأماكن المقدسة وقيامها بتخصيص مبالغ طائلة من اجل خدمة الحرمين الشريفين وتطويرهما، ولما كان مطلب الأمن والاستقرار يمثل عماد الحضارة ومرتكزها الأساسي فقد سعت المملكة إلى توطيد وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في شتى ربوعها وأرجائها المختلفة كما سعت أيضا إلى توثيق التعاون الأمني فيما بينها وبين كل الدول العربية على اعتبار أن الأمن الداخلي والأمن الخارجي هما صنوان متلازمان ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، وفي

المجال الدفاعي قامت المملكة بتطوير وتحديث قواتها المسلحة (البرية والجوية والبحرية) من حيث الكم والكيف _ وتزويدها بأحدث ما تفتق عنه العقل العسكري، الدولي في مجال الصناعة الحربية التقليدية (غير النووية والكميائية والبيولوجية) مثل الطائرات الحربية من طراز (أف 15) وطراز (التورنادو) وطائرات الإنذار المبكر (أواكس) وطائرات النقل والطائرات الطبية وطائرات الهيلوكبتر والصواريخ الاستتراتيجية أرض _ أرض والدبابات والمدرعات والقطع البحرية والمدفعية وغيرها من الأجهزة والمعدات الأخرى _ ونتيجة لذلك أصبحت القوات المسلحة السعودية اليوم تملك كل مقومات الدفاع الحقيقي عن كامل التراب الوطني السعودي بل عن كامل التراب العربي في أي مكان من الوطن العربي الكبير(سلطان، 1990).

كما تحرص المملكة العربية السعودية على حماية أمنها القومي في مقدمة الأولويات الاستتراتيجية لسياستها الخارجية، لذا فإنها تميل إلى الابتعاد عن كل ما يمكن أن يثير الأزمات الداخلية والإقليمية والدولية والابتعاد عن المهاترات السياسية والإعلامية، لما يسببه ذلك من زيادة في التوتر بين الدول، إلا أنها لا تتجاهل تعزيز قدرتها على المواجهة كما تدعم بذات الوقت كل الجهود التي تؤدي إلى إحلال السلم وعدم الإخلال بالأمن، وتبني سياسة عدم الدخول في أحلاف عسكرية أو سياسية في المنطقة تؤدي إلى قيام محاور خلافية، كما لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في الوقت الذي تؤمن بحق الدفاع المشروع عن نفسها ضد أي اعتداء (المقبل، 2006).

وفي مجال قضية الصراع العربي _ الإسرائيلي بذلت السعودية منذ مطلع القرن الحالي وحتى اليوم جهودا عظيمة وأعمالا متواصلة من اجل دعم هذه القضية ومساندتها في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى مختلف المحاور والاتجاهات العربية والإسلامية والدولية، وتبيانا لذلك فقد شاركت القوات السعودية مشاركة هائلة في العديد من جولات الحروب العربية الإسرائيلية التي دارت في المنطقة منذ عام 1948م وقدمت السعودية مساعدات كبيرة لدعم الشعب الفلسطيني وشعوب المواجهة العربية مع إسرائيل واستخدمت سلاح البترول

كسلاح سياسي لدعم قضية الصراع العربي الإسرائيلي ومناصرتها وأحكمت إجراءات المقاطعة الاقتصادية والتجارية وإجراءات الحصار الدبلوماسي والسياسي ضد إسرائيل في شتى المحافل العربية والإسلامية والدولية وشاركت مشاركة ايجابية في بلورة معالم الإستراتيجية العربية الشاملة تجاه قضايا الحرب والسلام في المنطقة العربية، وعلى صعيد دعم القضايا الإسلامية تسعى المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة إلى تحقيق التضامن الإسلامي بين كافة الشعوب الإسلامية وتزويد تلك الدول بقدر كبير من المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية حتى يتسنى لها العيش في عزة ورخاء، كما سعت المملكة إلى حماية كل التجمعات والأقليات الإسلامية المنتشرة في أصقاع المعمورة كلها وإحاطتها بكل الرعاية والعناية والاهتمام الجزيل، أما بالنسبة لدعم القضايا الدولية فإن المملكة العربية السعودية تعمل دائما وابدا من اجل تعزيز التعاون المثمر والبناء مع كافة الأمم والشعوب المحبة للسلام وتحقيق التقدم الاقتصادي لدى كافة التجمعات الدولية وإزالة شبح الحرب بما في ذلك الحرب النووية وهذا ما تم تتويجه بقيام المملكة بالانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في 26 ابريل 1988م وإيداع وثيقة الانضمام في مقر الأمم والمتحدة في 3 أكتوبر من العام ذاته (سلطان، 1990).

وأخيرا يمكن وصف الإستراتيجية السعودية بأنها تقوم على التوفيق بين الأخلاق والواقعية، ففي جانب تسعى إلى أن تكون القومية العربية في مصاف القوميات المتقدمة الأخرى ويكون العمل العربي المشترك هو الأساس في التعامل مع جميع الدول العربية، وتكون الشريعة الإسلامية هي أساس الحكم الداخلي وحماية المنطوين تحت قبة هذا الدين في شتى بقاع الأرض، وفي جانب مقابل فهي تسعى إلى الأمن والاستقرار بشتى الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولا تغفل أيضا عن كونها مرتبطة بالنظام الدولي وهي مسؤولة مع باقي دول العالم عن إحلال الأمن والسلم الدوليين وفق قواعد القانون الدولي ومعاهدات الأمم المتحدة.

2.4 في الإستراتيجية الأردنية:

تستند الاستراتيجية الأردنية- بشكل عام -إلى مبادئ الثورة العربية الكبرى، وجوهر هذه المبادئ الفكر القومي العربي الذي نادى بالحرية والاستقلال والوحدة للأمة العربية بجميع أقطارها، ويتضح ذلك من قول الملك حسين بن طلال وكان ما كان من ولادة دول عربية احدها الأردن، الذي يدين بوجوده وكيانه إلى ثورة الحسين بن علي والذي يؤمن بأهدافها ومبادئها. لقد تأسست الدولة الأردنية في عام 1921م على أهداف ومبادئ الثورة العربية الكبرى، فشرعية النظام السياسي الأردني منبعها وجذورها فكرة الثورة العربية التي هدفت لقيام كيان عربي موحد، ومنذ ذلك الحين والأردن لم يعارض قيام أي تحرك يهدف إلى تحقيق الوحدة، كما شكل هذا البعد احد العوامل التي أسست للمشاريع الوحدوية التي سعى الأردن إليها والخطاب السياسي الأردني يرتكز على المبادئ الرئيسية للثورة العربية الضاربة جذورها في عمق الفكر القومي العربي، كما يرى البعض أن هذا يشكل العامل التاريخي لشرعية النظام السياسي ولدوره الهادف في تحقيق هذه الرسالة.

إن التوجه القومي المنطلق من مبادئ الثورة العربية الكبرى، قد اثر بوضوح في تحديد المصالح الوطنية الأردنية وأطرها ضمن شعار (الوحدة، والحرية، والحياة الفضلى) التي أصبحت مطلبا وطنيا أردنيا يحكم كافة الاستراتيجيات التي تضعها الحكومات المتعاقبة.

وقد ترك ذلك أثر في نهج الأردن السياسي مع محيطه العربي وعلاقاته الدولية، وهذا ما يؤكده أيضا جلالة الملك عبد الله الثاني في خطاباته وأفعاله، حيث شكل السعي لتعزيز العلاقات الأردنية العربية، أحد أهم محاور سياسة الأردن الخارجية منذ تسلم الملك عبد الله سلطاته الدستورية.

أما الأهداف الإستراتيجية التي تضعها الأردن ضمن أهداف السياسة الخارجية فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- حفظ استقلال الكيان الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه.

2- إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي وتحقيقا لهذا الهدف فقد وضع الأردن نصب عينيه:

أ- إبعاد مصادر الخطر الخارجي.

ب- تعزيز الولاء للحكم الملكي من خلا بناء القوات المسلحة لدعم الكيان الأردني.

3- رعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور ومشاركة أردنية على صعيد العمل الإسلامي.

4- الالتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات.

5- إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والإلتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها وأن يكون الأردن بلدا مستقلا منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

6- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين (المشاقبة، 2002).

وتستند الإستراتيجية الأردنية المتبعة في علاقات الأردن الخارجية على مجموعة من المرتكزات:

1. الإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية، ودعم التضامن العربي مع الأقطار العربية و تقديم المساعدة لها، و بالذات دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية، حيث قام الأردن بإيفاد البعثات العسكرية والمدنية والفنية والتعليمية لها، واستقبل أبنائها في جامعاته ومعاهده المدنية والعسكرية ضمن اتفاقيات التعاون العربي المشترك.
2. دعم القضايا العربية وبالذات القضية الفلسطينية، والالتزام بالأمن القومي العربي، حيث يلعب الموقع الجغرافي الفلسطيني والإرث التاريخي، دورا كبيرا في ربط الأردن بعمقه العربي، ونجد ذلك من خلال التنسيق الأردني مع الأطراف العربية في سبيل تحقيق السلام في المنطقة وإيجاد حل للقضية الفلسطينية.
3. العمل بوحي أهداف الثورة العربية الكبرى، من خلال التعاون والتكامل بين الأقطار العربية في شتى المجالات، و الدعوى إلى الحوار في حل الخلافات العربية و تغليب المصلحة القومية العليا على المصالح الوطنية الضيقة.

4. الحفاظ على التوازن والاعتدال والاستقرار في النظام الإقليمي العربي، حيث فرض الموقع الجيوستراتيجي، توجها ثابتا في سياسته الإقليمية قوامه تبوء مركز التوازن وسط القوى المحيطة به، وفي الحالات التي شهدت فيها المنطقة تحولات بين دولها كان الأردن يعطي الأولوية للبقاء خارجها في أمان، والعمل على حفظ الاستقرار واعتدال النظام (المقبل، 2006).

يمكن القول أن فترة حكم الملك حسين كانت تعتمد على التحالفات العربية، والتي في أحيان كثيرة كانت تعتمد على اللعبة الصفرية، فتطور العلاقات مع دول الخليج كان يعني تراجعها مع مصر في الخمسينيات والستينيات، أو مع الحلف الذي لم يكن يعتبر معتدلا، وهكذا كانت قصة الأردن تبدو أنها البحث عن الشريك الإستراتيجي في إطار الحرب الباردة العربية. حتى أن المراحل الأخيرة قبل الحرب الأمريكية على العراق في تراجع العلاقات مع العراق في منتصف التسعينات، قد أدت إلى تحسنها مع دول الخليج العربية. لكن المحلل قد يجد في الفترة الزمنية في السنوات الأربع الأخيرة محاولة الأردن لأن يبقى في توازن مهم في العلاقات العربية والدولية. حيث أن الأردن حسن علاقاته الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين ومع دول الخليج وأبقى على علاقات قوية مع العراق في الجانب الاقتصادي على الأقل، وان كانت علاقاته مع الأطراف الكبرى التي لم يعد الأردن يعتمد عليها من الناحية الأمنية والقومية مثل مصر وسوريا لتراجع دورها في العلاقات الدولية خاصة بعد تعامل معظم دول العالم العربي مع إستراتيجية أمريكية ونظام دولي واضح من حيث المواقف والتي تعتبر بالنسبة للأردن نقطة انطلاق جديدة في العلاقات العربية والخليجية تحديدا والعلاقات الدولية بشكل عام (هياجنة، 2006). والسؤال المهم هنا كيف سيكون السلوك الأردني في العلاقات الدولية و العلاقات مع السعودية بالتحديد بعد عودة دوره الإقليمي المطلوب ؟

3.4 أوجه العلاقات السياسية الأردنية _ السعودية:

إن من أهم الخصائص المشتركة للنظامين الأردني الهاشمي والعربي السعودي درجة الوعي العالية وروح المسؤولية التي يمليها الانتماء للموروث العربي الإسلامي، حيث نهل النظامين من ذات المنابع والأصول التاريخية للأمة العربية، فالنظام الهاشمي ارتكز في منطلقات الثورة العربية الكبرى على التراث العربي الأصيل وتحقيق أهداف الوحدة والحرية والاستقلال مستندا إلى مرجعية إسلامية ترجع في جذوره إلى الرسول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في حان كان رائد النظام السعودي ذو الأعراف والأصول العربية الإصلاح الديني وتصويب ما اعوج من أمر الدين نتيجة التلفيق والشعوبية التي سادت في الجزيرة العربية، كما أن النظامين انطلقا من أرضية واحدة هي ارض الجزيرة العربية الحاضنة والرحم الذي ولدت منه الأمة العربية الإسلامية، فكان لهذا التوافق التاريخي والجغرافي الدور الأكبر في تحديد معالم العلاقة الأردنية السعودية التي تخطت كل العوامل الطارئة والعارضة وخرجت في كل مرحلة قوية ومتينة لأمة تتمتع بكل خصائص المنفعة والقدرة على الصمود في مواجهة الظروف العارضة (المجالي، 2000).

ويمكننا القول أيضا أن الأردن تعامل مع المملكة العربية السعودية حسب منظور البعدين الديني والعربي خاصة أن الأردن من الدول المعتدلة سياسيا في النظام العربي والتي كانت تقف بكل قوتها أمام الشيوعية والتطرف، فقد وجدت نفسها في الإطار الفكري والمنهجي التي تسلكه المملكة العربية السعودية، وكان الأردن قريبا من المملكة العربية السعودية أيضا لعدم وجود أطماع توسعية في إستراتيجيتها بل على العكس من ذلك اعتبرتها شريكا استراتيجيا لها، لذا لعبت العوامل المحلية دورا مؤثرا في العلاقات الأردنية_السعودية نتيجة لإدراك العوامل الإقليمية.

وقد لعبت السعودية دورا كبيرا في دعم الأردن في الماضي، وجاءت مناسبة تدهور صحة الحسين ووفاته فرصة لتأكيد هذا الدعم، ففي البرقية التي وجهها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي _آنذاك _ إلى الملك عبد الله

معزيا بوفاة الحسين " أن المملكة السعودية تقف بحزم إلى جانبكم وتدعمكم في السراء والضراء ، وتستخدم مواردها في مساعدة الأردن " ، كما أكد الملك فهد بن عبد العزيز لدى استقباله الملك عبد الله بن الحسين في السعودية في 4-4-1999م أن المصلحة الأردنية هي المصلحة السعودية، وأننا سنبدأ بترجمة دعم الأردن في كافة المجالات على ارض الواقع دون تردد لأننا ننطلق من قناعة أن مصالحنا مصلحة لدولة واحدة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999).

وفي المقابل فإن الأردن بقيادته الجديدة كان مدركا تماما لضرورة تحسين علاقاته مع الدول العربية ولا سيما دول الجوار، فقد قام الملك عبد الله بزيارات متعددة إلى السعودية مبديا فيها عن حسن النية، واهتمامه الكبير بتطوير العلاقات الأردنية السعودية.

ويشكل جوار المملكة العربية السعودية التي ترتبط بحدود طويلة مع الأردن وبما تملكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وثقل سكاني مقارنة مع الأردن عنصرا محددا للسياسة الخارجية الأردنية، وعنصر ضغط على صانع القرار، وبالوقت نفسه، يشكل هذا الجوار عمقا استراتيجيا للأردن يعزز منه تشابه أنظمة الحكم في البلدين واعتمادها على سياسة معتدلة، ولما يشكله جغرافيا كلا البلدين من مفتاح للآخر إلى مناطق أخرى، وبذلك رتب الموقع الجغرافي عدة ضرورات على سياسة الأردن الخارجية اتجاه السعودية فلا بد في مسعاها أن تحقق ما يلي:

أ- الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار مع المملكة العربية السعودية قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كون السعودية تشكل مفتاح الوصول إلى دول الخليج العربي، ولتخفيف أعباء طول حدوده مع السعودية.

ب- الاحتفاظ بالمملكة العربية السعودية كعمق استراتيجي ، وذلك بفعل ما فرضه هذا الموقع من حسابات إقليمية للأردن مع دول الجوار.

ج- الإبقاء على المملكة العربية السعودية كأحد أفضل بدائل الجوار بالنسبة للأردن قي ظروف التوتر وعدم الاستقرار وفي ظل عدم تنوع خصائصه الجغرافية وموارده الطبيعية (المقبل، 2006).

ويأمل الأردن بأن يكون الدولة الأكثر قربا وأقوى علاقة، والسعودية لا تطمع بالأردن ولكنها تريد أن تبدأ علاقة معها من نقطة قوتها هي، وهذا لا يفسر إلا بأنها حالة احتواء ولا تخرج عن المصلحة الذاتية للدولة التي تحرص على أن لا يكون بين البلدين أي توتر فأي دراسة تجري على مستوى الاقتصاد والسياسة والأمن تحرص السعودية على أن يكون الأردن أحد الثغور التي لا تؤتى سواء من الراديكالية العربية أو التوسعية الإسرائيلية، فأنها ترغب في أن تظل الأردن على حالة تضمن بوابتها الشمالية (الحضرمي، 2008).

إن من ابرز الثوابت التي حكمت علاقة المملكة العربية السعودية ما يلي:

أولا: تنطلق المملكة العربية السعودية في علاقتها مع الأردن من محور ثابت يؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأردن.

ثانيا: الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها، بهدف الحفاظ على علاقات مستقرة بين البلدين ودعم عوامل الاستقرار في كلا البلدين.

ثالثا: الحفاظ على استقرار الأردن كجزء من الأمن القومي والإقليمي للمملكة العربية السعودية، إذ يشكل الأردن بموقعه الجغرافي وبطبيعة تشابه أنظمة الحكم في البلدين أحد الدول الرئيسية في معادلة الأمن السعودي.

رابعا: يشكل الأردن حلقة أساسية في مجال السعي لتحقيق السلام العادل والحد من سباق التسلح، ويلتقي بذلك مع أحد ثوابت ومرتكزات السياسة السعودية الخارجية في هذين المجالين.

خامسا: تنسيق التعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك في سياق ضرورات الأمن المتبادل.

سادسا: الاحترام المتبادل في علاقة المملكة العربية السعودية بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك في سياق تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين (المقبل، 2006).

ومن ناحية أخرى فلا شك أن وجود دولة الكيان الصهيوني في فلسطين وتبنيها أيديولوجية استيطانية توسعية يجعل منها عامل تهديد للسعودية من جوانب متعددة في سيادته الوطنية وأمنها ودورها الإقليمي، لذلك فإن سعي السعودية إلى

جعل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام وبحيرة عربية له مغزى كبير، فالتعاون بين دولة الكيان الصهيوني و أثيوبيا جعل السعودية تدرك انه يشكل خطرا على دول البحر الأحمر وعلى السعودية ذاتها والتي تملك أطول ساحل عليه، ولما كان الأردن أحد الدول العربية التي تطل مع السعودية على البحر الأحمر فقد اختلطت مصلحة البلدين معا، لهذا كان الدعم السعودي لهذا الجوار الجغرافي القومي الإسلامي للأردن عن طريق دعوة السعودية في أكثر من مناسبة إلى اعتبار خليج العقبة وبلا شك جزء من المياه الإقليمية العربية، وأنه لا يمكن أن يكتسب أي طابع دولي، واستخدامه من قبل دولة الكيان الصهيوني استخدام غير مشروع وهذا الموقف السعودي جدير بالاهتمام لكونه موقف ينم عن طيب حسن جوار، والتزام يدفع الأخطار التي قد تلحق بالثرى العربي (المشاقبة، 2002).

تجاوب مع دعوة الأمير/ الملك عبد الله للسلام في العام 2001، في قمة بيروت وأصبحت تلك المبادرة محوراً للدبلوماسية الأردنية، كما أنها محور للدبلوماسية العربية من اجل حل الصراع الفلسطيني_الإسرائيلي على أساس من العدل والحق، وهذا مما يدلل على عمق العلاقات الثنائية والتطابق في وجهات النظر، ووحدة الرأي لحل الأزمات العربية والدولية.

وقد كان لوصول خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى السلطة في المملكة العربية السعودية لحظة تحول تاريخية في العلاقات الثنائية إذ إن خادم الحرمين الشريفين يكن للأردن مشاعر دافئة، ويقول المقربون منه إنها تعبير عن روح قومية تتملكه وتقدير خاص لموقف الأردن الحساس وأهميته في المنطقة، وللملك عبد الله بن عبد العزيز مواقف كبيرة وواضحة تجاه الأردن؛ فيوم رحيل المغفور له الملك الحسين بن طلال كان أول من وصل للأردن لمواساة الأسرة المالكة والشعب الأردني برحيل فقيدهم الكبير، ويومها أحاط جلالته الملك عبد الله الثاني بمشاعر وديّة، وتعهد بدعم الأردن لتجاوز المرحلة الانتقالية، وبالفعل تحقق ما سعى له الملك عبد الله بن عبد العزيز للأردن، كما شهدت العلاقات الأردنية السعودية نقلة نوعية في عهد خادم الحرمين الشريفين، وتتجه نحو التكامل في مختلف المجالات (محمود، 2011).

ومن الأحداث المهمة التي بدا تأثيرها واضحا على العلاقات الأردنية_ السعودية هي أحاث 11 أيلول حيث بدأ اهتمام البلدين في مكافحة الإرهاب بعد انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الحرب ضد الإرهاب وتأثيرها بذلك على النظام الدولي.

وقد ظهر التوافق في مواقف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية فإزاء تلك الأحداث التي أكد البلدين من خلاها على ضرورة ملاحقة المجرمين وتسليمهم للعدالة، وان لا يحمل الإسلام أو العرب مسؤولية جماعة خارجة عنها، كما تمثلت إستراتيجية التعامل مع مكافحة الإرهاب في ضرورة ملاحقة خلايا الإرهاب وتفكيكها وكذلك معالجة الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب وفي مقدمتها القضايا السياسية، وأكد كلا البلدين أن الإصلاح في الشرق الأوسط لابد من أن يأتي من داخل كل دولة لا أن يفرض عليها من الخارج. وفي الواقع فإن موقف البلدين من الإرهاب لم يتشكل نتيجة لأحداث 11 أيلول فحسب وإنما كذلك جراء ما عاناه البلدان من أعمال إرهابية، فقد تعرضت المملكة العربية السعودية للعديد من الاعتداءات الإرهابية وعلى إثرها ذكر الأمير نايف بن عبد العزيز بأن المملكة العربية السعودية أول من واجه الإرهاب وعانى منه قبل أكثر من عشرين عاما، أما الأردن فقد عايش أحداث إرهابية وقعت غلى أرضه، ودفعته منذ فترة مبكرة إلى التنبيه من خطر الإرهاب على الاستقرار والسلم (المقبل، 2006).

وفي اتفاقية تعيين الحدود البحرية التي وقعت في 16 ديسمبر عام 2007م بين وزير الداخلية الأردني_ آنذاك_ عيد الفايز ووزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أكد الطرفين جهدهما المشترك المبذول في مكافحة الإرهاب، حيث قال الأمير نايف أن العلاقات السعودية الأردنية تمثل تكاملا واتساقا يحتذى فهي تقوم على أسس متينة من وحدة الدين واللغة، وترتكز على دعائم قوامها الجوار وأواصر القربى، والمصير المشترك فكلا البلدين مكمّل للآخر والكل منهما يمثل بعدا أمنيا للبلد الآخر، والتعاون القائم بين البلدين ثمرة لرعاية كريمة ولعناية شاملة ولحكمة رائدة من لدن سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبدالعزيز وسيدي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، ومن أخيهما الملك عبد الله بن الحسين، ولذا فان العلاقات بين البلدين تعد أنموذجا للعلاقات الأخوية الصادقة التي تعكس انسجاما في المواقف حيال القضايا المشتركة، وتوافقا في الرؤى حول مختلف المسائل.

ولا أدل على ما أقول من أنه لم يكن بين البلدين يوما ما، أي خلاف حدودي، فاتفاقية الحدود البرية التي أبرمت عام 1385هجرية أي منذ ما يربو على اثنين وأربعين عاما جاءت ثمرة لجهد مشترك وتوافق تام بين البلدين.

كما أن اتفاقية تعيين الحدود البحرية التي نجتمع في هذا اليوم المبارك لتوقيعها تمت على نفس المنوال، وعلى ذات الأسلوب وكان للتعاون والتفاهم المتبادل بين الجانبين السعودي والأردني الأثر في انجازها فللجميع منا الشكر على ما قاموا به من عمل جاد والتقدير على ما بذلوه من جهد موفق إن شاء الله.

أن التحديات والأحداث المتلاحقة التي تواجهها امتنا العربية والإسلامية والظروف الدولية التي نعيشها والحوادث والتهديدات الإرهابية التي تحصل بين الحين والآخر، تتطلب منا مضاعفة الجهود نحو التوحد، وتنسيق المواقف والعمل الدءوب في سبيل كل ما يحقق لم الشمل ويبعد الفرقة والانقسام عن امتنا، ويؤدي إلى الاجتثاث النهائي لجذور الإرهاب، والقضاء على موارد الفكر الضال ومصادره.

وفي رد الطرف الآخر الوزير الأردني عيد الفايز قال أن العلاقات الأردنية السعودية غدت بحق نموذجا يحتذى به في العلاقات العربية_ العربية بفضل العلاقات الأخوية والمتينة بين القائدين الكبيرين، وحرصهما الأكيد على تفعيل التشاور والتنسيق المستمر حيال كافة الأوضاع الراهنة وآخر المستجدات في المنطقة إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، ويصب في تعزيز وحدة الصف والتضامن العربي في مواجهة التحديات والظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها المنطقة.

وهذا ما يؤكد حرص كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية على العمل المشترك بينهما في مجال مكافحة الإرهاب حيث سعى كل من

البلدين من خلال التنسيق الأمني المشترك بينهما إلى صيانة استقرار البلدين والحفاظ على أمنهما وصيانة استقرار العالم ودعمه على أساس الاعتدال والوسطية التقليدي بالنسبة لسياستهما الخارجية، وفي المقابل نجد الملك عبد الله الثاني بن الحسين يقف موقفا واضحا ومتميزا في تحسين صورة الإسلام لدى العالم الغربي في جميع تصريحاته وفي خطاباته في زياراته للغرب.

ومن الأحداث المهمة أيضا التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الاردنية_السعودية احتلال العراق عام 2003م، فقد تشكل خطرا كبيرا في الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من ناحية أخرى، فالرأي العام العربي كان يقف دائما مساندا للعراق من خلال الإحساس القومي لدى الشعوب العربية لدى العراق، ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية والإسلامية كانت قد أقحمت نفسها في وحدة الإئتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب.

ولكن الموقف الأردني والسعودي كان واضحا أثناء هذه الأزمة ففي عام 2002م أكد الملك فهد في جدة لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني أن المملكة العربية السعودية لن تسمح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لاستهداف العراق أو أي دولة عربية أو إسلامية أخرى، في حين أكدت الحكومة الأردنية على عدم استخدام أراضيها لاستهداف العراق حيث رفض الأردن ضرب أي دولة عربية أو إسلامية (كوسانتش، ميلكوميان، 2005).

وقد شكل احتلال العراق وتداعياته مصدرا جديدا لزيادة التنسيق السياسي بين الأردن والسعودية وذلك لعدة اعتبارات فرضها الواقع الجديد:(المقبل، 2006)

1. إن تداعيات احتلال العراق لا تقتصر على تغيير نظام الحكم، وإنما على زيادة درجة عدم الاستقرار داخل العراق والمنطقة.
2. إن احتلال العراق من شأنه أن يزيد من مصادر الإرهاب والعنف في المنطقة.
3. إن احتلال العراق يزيد من مخاطر تقسيم العراق وعدم توفير الأمن بما يثيره ذلك من مطامع لبعض القوى الإقليمية.

4. إن جوار البلدين المباشر للعراق يفرض تبعات سياسية وأمنية على كلاهما توجب العمل المشترك.
5. إن احتلال العراق وتحطيم قدراته العسكرية يخل بتوازن القوى في المنطقة بشكل عام ويفقد المنطقة بشكل عام أحد أذرعها المؤثرة.
6. أن احتلال العراق يشكل للأردن فقدان حليف على المستوى العسكري والاقتصادي ومصدر جيد للنفط. ويفرض على المملكة العربية السعودية تبعات جديدة تتعلق بموازين القوى في المنطقة والتعامل مع تداعيات الاحتلال.
7. أن احتلال العراق وتدمير قدراته العسكرية والاقتصادية والنفطية يضع المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تشكل خيارا آخرا بالنسبة للأردن في المنطقة.

وأخيرا فقد شملت الفترة الزمنية للدراسة تداعيات كثيرة في عددها وكبيرة في حجم تأثيرها على العلاقات السياسية الأردنية_السعودية، أدت هذه التداعيات إلى التقارب في هذه العلاقات وتبني استراتيجيات متشابهة عند صناع القرار وقادة الرأي في كلا البلدين، وكانت القضية الفلسطينية من أهم هذه التداعيات حيث كان الهم الأردني والسعودي دائما يتوجه إلى إيجاد الطرق والسياسات لحل هذه القضية ونصرة اخوانهم الفلسطينيين، فقد كانت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز عام 2002م مرتكزا للسياسة الخارجية الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية.

وكانت أحداث 11 أيلول نقطة تعاون بين المملكتين، حيث كان التعاون والإتفاق واضح بينهما على ضرورة القضاء على الإرهاب من جذوره، وسعى كل من البلدين إلى دعم وحماية استقرار الآخر.

وكان في احتلال العراق الموقف المشترك لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية في ضرورة عودة الاستقلال للعراق والدعم السياسي لحماية الشعب العراقي الذي عانى من ويلات الاحتلال.

فالمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية شريكان متلازمان في كافة القضايا الإقليمية والدولية، وذلك لإعتراف الجانبان بضرورة التعاون والمصير

المشترك فقد شكلت العلاقات الاردنية_السعودية مثالا يحتذى به في كافة العلاقات العربية_العربية.

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية

1.5 مقدمة:

لقد صنفت التقارير الاقتصادية العالمية الدول العربية الى مجموعات: (مطر، هلال، 1986)

المجموعة الأولى: تضم الأقطار النفطية الغنية والتي تتسم بقاعدة اقتصادية قوية و متنوعة وطاقة استيعابية هائلة وهذه الدول ههي العراق والجزائر، وهذه الدول لم تحافظ على تصنيفها، فقد تراجعت الى مراكز متأخرة بسبب كثرة الحروب التي خاضها العراق وما تعرضت له من احتلال وتراجع النمو الاقتصادي وتدمير بنيته التحتية وكذلك الجزائر ما تم فيها من ممارسات إرهابية دمرت البنية التحتية له.

المجموعة الثانية: الدول العربية الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية وهي تضم السعودية والكويت وقطر وليبيا، إلا أنها لا تتوفر لديها المقومات والعناصر الاخرى مثل قلة الكثافة السكانية وقلة طاقتها الإستيعابية وقدراتها العسكرية والمهارات التدريبية.. الخ.

المجموعة الثالثة: الدول العربية الغير نفطية ومتوسطة النمو وهي الاردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمغرب، وما يميز هذه المجموعة بأنها تمتلك الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والخبرات وهي المجموعة التي تعتمد عليها المجموعة الأولى والثانية.

المجموعة الرابعة: الدول العربية الغير نفطية والفقيرة، تضم السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن، وهي المجموعة التي اعتمدت عليها المجموعة الأولى و الثانية فهي تتوفر لديها العمالة المدربة والمؤهلة.

وبالنظر الى موقع كل من السعودية والاردن نجد ان للمحور الاقتصادي دورا كبيرا في العلاقة بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، فالاردن يعتبر ممرا اقتصاديا مهما للمملكة العربية السعودية ورافدا مهما ايضا للقوى العاملة المدربة والمؤهلة فيها، ويعتبر الاردن مناخا آمنا لإستثمار رؤوس

الأموال السعودية في مختلف اشكاله وسوقا كبيرا لاستهلاك السلع والمنتجات التي تنتج في مصانعها وشركاتها، وفي المقابل فإن السعودية تشكل مصدرا مهما للاقتصاد الاردني ولا سيما بعد اكتشاف النفط الذي جعل من السعودية قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة وإعتمادها المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية.

وفي الحديث عن المساعدات الاقتصادية السعودية نجد ان السمة الأكثر أهمية لها هي انتظامها الدولي، وانخراطها في مجرى المساعدات التي تقدمها الاسرة الدولية للبلدان النامية.

بديهي ان منابع الروافد التي تصب في ذلك المجرى متنوعة ففي العام 1986م وصل حوالي 30% من القروض والسلف السعودية الى البلدان النامية عن طريق المؤسسات المالية الإقليمية العربية، و20% منها عن طريق بنك الإعمار والتنمية الدولي، والرابطة الدولية للتنمية (IDA)، و16% عن طريق صندوق أوبك، و10% عن طريق صناديق التنمية الاخرى، 8% عن طريق الوكالات الدولية المختصة التابعة للأمم المتحدة، وأخيرا 7% عن طريق الصندوق الدولي للتنمية والزراعة، والشركة الدولية للتمويل (IFC) التابعة لبنك الإعمار والتنمية الدولي، وفي مقدمة المؤسسات المالية الإقليمية العربية التي تقدم المملكة مساعداتها المالية من خلالها صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (كوساتش، ميلكومان ، 2005).

وهذا ما يدلل على حرص السعودية على عدم خروجها من المنظومة الدولية وفي نفس الوقت عمق الفكر القومي لديها من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للدول العربية ومنها الاردن الذي يحظى بحصة مناسبة من المساعدات الاقتصادية السعودية.

2.5 مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

1.2.5 الاتفاقيات الاقتصادية:

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى اي بلدين متعاقدين في اتفاقية اقتصادية ثنائية الى تحقيقها أو مزايا يسعى المتعاقدين الى امتلاكها ويمكن اجمال هذه الاهداف والمزايا بما يلي:

1. ضمان نفاذ السلع والخدمات الوطنية للأسواق الخارجية للدول المتعاقدة والمبرمة للإتفاقيات الثنائية.
2. معاملة الدول المتعاقدة بالحصول على أفضل معاملة جمركية وتجارية.
3. تعطى السلع المصدرة من الدول المتعاقدة وفق اتفاقية ثنائية نفس امتيازات السلع المنتجة محليا أي مبدأ المعاملة الوطنية.
4. تبادل المعلومات والوضوح في الإجراءات القانونية بكل شفافية وبساطة اتجاه الصادرات والواردات وحركة عناصر الإنتاج.
5. توفر مبدأ حسن النية عند الدول المبرمة اتفاقية ثنائية في تفسيرها بنود الاتفاقية المبرمة.
6. مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول المبرمة اتفاقيات ثنائية في التعامل وتقديم التسهيلات المماثلة أي وجود العدالة في المعاملة وفق الاتفاقية المبرمة.
7. مبدأ الإستثناءات، حيث يتضمن بعض النصوص إستثناءات يتم الإتفاق عليها، وهو ضروري لمساعدة الطرف الضعيف بين الدولتين المتعاقدتين بهدف دعم وتنمية اقتصاده لتحقيق نوع من التقارب بين الشركاء (عبد الرازق، 2002).

تعد الاتفاقيات الإقتصادية من أحد المؤشرات على العلاقات الإقتصادية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية حيث شهدت الفترة 1999م_2010م العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين عملت وبشكل كبير على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما ومن هذه الاتفاقيات مايلي:

1. تم توقيع اتفاقية لتنظيم عملية النقل البري على الطرق للركاب والبضائع بين البلدين بتاريخ 26-11-2001م وما زالت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى الآن، واستنادا لهذا الاتفاق فقد تم عقد اجتماعات اللجنة المشتركة للدورة العاشرة

كان آخرها في 9-10-2002م في مدينة الرياض (وزارة الصناعة و التجارة، 2009)

2. اتفاقية التعاون في مجال النقل الجوي بتاريخ 15-11-2002م، حيث تأتي هذه الإتفاقية انطلاقا من الروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين ومن اجل تعزيز النقل الجوي للركاب والبضائع بين البلدين وتسهيله وتطويره والسعي لتنمية وتسهيل حركة مرور السفن التجارية وبما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين البلدين، وثم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية عام 2004م.
3. اتفاقية تعاون في مجال التدريب المهني تقدم بموجبها مؤسسة التدريب المهني الاردنية خدمات وبرامج تدريبية للسعوديين، من ضمنها إقامة دورات تدريبية لمدربين سعوديين في عدد من التخصصات الفنية والمهنية وذلك للعمل على تدريب وتنمية مهارات كوادر سعودية، وتم التوقيع على هذه الإتفاقية في شهر 1-2004م.
4. اتفاقية الترتيبات المالية للمشاريع الممولة من الصندوق السعودي للتنمية والتي تضم مياه ومجاري عمان ومياه طريق الزراه (غور حديثة)، وكليات العلوم الطبية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وطريق وادي اليتيم (العقبة)، وإنشاء مدينة اربد الصناعية إضافة الى مشروع حوض نهر الزرقاء.

2.2.5 **التبادل التجاري**:

بلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية 975.5 مليون دينار اردني خلال الفترة الممتدة من عام 1994م ولغاية 1998م. حيث بلغ حجم المستوردات الاردنية من المملكة العربية السعودية خلال الأعوام 1994م- 1999م حوالي 459 مليون دينار اردني، أما حجم الصادرات الأردنية الى السعودية وخلال الفترة ذاتها فقد بلغت 96 مليون دينار اردني وكانت التجارة الخارجية الاردنية مع السعودية خلال هذه المدة وصلت الى معدل 17% من حجم تجارة الاردن مع الدول العربية، بالمقابل فقد شهدت العلاقات الاقتصادية

ومنذ عام 1999م عودة نشطة الى تفاعلات اقتصادية أكثر حيوية من الأعوام السابقة حيث عادت المساعدات السعودية الى الاردن عبر المنح النفطية، كما شهدت التجارة الخارجية بين البلدين نموا كبيرا حيث شكل مجموع الصادرات الاردنية الى السعودية خلا الفترة من عام 1999م ولغاية 2005م ما مجموعه تقريبا 806 مليون دينار اردني، أما المستوردات الاردنية فقد بلغت خلال نفس الاعوام 3,679 مليار دينار، ويأتي القسم الأكبر في الزيادة نتيجة عودة الاعتماد على النفط السعودي بعد توقف المنح النفطية العراقية، أما في عام 2006م فقد بلغت الصادرات الاردنية الى السعودية خلال شهر كانون الثاني _ آذار مقدرة القيمة بالألف دينار 51995,4 دينار اردني، أما المستوردات الاردنية من السعودية خلال نفس الفترة 561086,5 دينار اردني (المقبل، 2006).

شهدت هذه الفترة تقدما في بعض الفترات في التبادل التجاري بين البلدين وتقدما في فترات أخرى نتيجة للأحداث الدولية المتتالية ومنها احتلال العراق، والأزمات المالية العالمية، لكن سرعان ما تجاوز البلدين هذه الأحداث حيث طرأ تقدما كبيرا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ولاسيما في التبادل التجاري.

ويمكننا رصد العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، فالجدول الذي نشره البنك المركزي الاردني في نشرات التقارير السنوية لسنوات مختلفة من عام 1999م الى عام 2008م يبين الصادرات والمستوردات والميزان التجاري والتطور الاقتصادي بين البلدين:

جدول رقم (1)

الصادرات والمستوردات بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بالمليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1999	100.000	107.000	-7
2000	92.049	106.188	-14.139
2001	95.556	110.950	-15.394
2002	105.339	105.501	-000.162
2003	109.384	459.384	-350.000
2004	138.282	114.660.7	-1.008.325
2005	172.319	175.836.4	-1.586.045
2006	272.066	208.098.2	-1.586.045
2007	260.673	201.401.7	-1.753.344
2008	337.389	258.381.5	-2.246.426
المجموع	1.683.057	10.472.808	-8.789.751

فقد انخفضت الصادرات الارنية لعامي 2000م و 2001م من 100 مليون دينار عام 1999م الى 92 مليون و49 ألف و95 مليون و556 ألف، على الأعوام أنفة الذكر على التوالي، وكذلك انخفضت ايضا المستوردات من السعودية لنفس الأعوام من 107 مليون و 236ألف عام 1999م، الى 106مليون و188ألف، وفي عامي 2002م و2003م على التوالي عادت الى الارتفاع الى 105مليون و339ألف، و109مليون و384ألف دينار، في حين انخفضت المستوردات الاردنية من السعودية من 110مليون و950ألف الى 102مليون و201ألف دينار عام 2002م، وارتفعت المستوردات عام 2003م الى 459 مليون و384ألف دينار

اردني، وان سبب الإرتفاع هو توجه الاردن بشراء النفط من المملكة العربية السعودية بعد الحرب الأمريكية على العراق واحتلال العراق، فقد واصلت الصادرات الاردنية ارتفاعا متضاعفا وصل في الأعوام 2004م و2005م و2006م و2007م و2008م على التوالي كما يلي 272.066مليون دينار و 260.673 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات الاردنية من السعودية وفقد اعتمد الاردن على السوق السعودي في شراء النفط بعد اختلال العراق، فأصبحت السعودية أكبر شريك من دول الخليج والدول العربية للأعوام من 1999م الى 2010م.

وتكمن أهمية السعودية بالنسبة الى الاردن أنها سوق للسلع والمنتجات الاردنية المتواضعة منها الزراعية والملابس وبعض الصناعات اليدوية، والصادرات تشكل نسبة عالية في الإيرادات الوطنية تقدر بـــ 25% من غير المساعدات الخارجية التي قدرت بـــ 10% في إيرادات الدولة وانها توفر عملة صعبة وتوفر سيولة نقدية وتزيد من فرص الانتاج والإستثمار والناتج القومي وتحسن بالتالي من دخل الفرد وتزيد مخزون البنك المركزي من العملة الصعبة وتوفر السيولة النقدية ايضا وهذا ما يحافظ على استقرار العملة الاردنية وسعر الصرف (الشياب، 2009).

3.2.5 التعاون الاستثماري:

أكد الجانب الاردني عن رغبته البدء في مفاوضات لإبرام اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين بحيث تكون اداه لتحفيز إقامة المشاريع المشتركة والمتبادلة وقد اوضح الجانب السعودي انه يرى التريث في إبرام هذه الاتفاقية، والاكتفاء في الوقت الحاضر بالعمل بالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي صادق عليها البلدان في اطار الجامعة العربية، كما اكد الجانبان على ضرورة دعم أوجه التعاون الاستثماري بين البلدين، وخاصة في المجال الصناعي، وتفعيل دور مجلس الاعمال المشتركة من خلال تبادل المعلومات للتعريف بالفرص الاستثمارية واقامة الندوات وورش العمل وتبادل الزيارات بين

الجانبين، كما دعا الجانبان القطاع الخاص في البلدين الى إقامة مشروعات مشتركة في مجالات تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية، واكدا على ضرورة توجيه المستثمرين من مواطني البلدين في البلد الاخر للالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات لبلد المقر، وقد تم انشاء الشركة السعودية الاردنية لتطوير المشاريع وهي شركة استثمارية قابضة اعلن عنها على هامش الاجتماع الثاني عشر لمجلس الاعمال المشترك في الرياض في فبراير 2006م من قبل نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين والاردنيين، ومن اهدافها:

1. إدارة صندوق استثماري (بمبلغ 500 مليون دولار).
2. تعمل على الاستثمار في مشاريع جديدة بين البلدين.
3. تطوير مشاريع قائمة بين البلدين.
4. الإسهام في مشاريع أخرى في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات في مجال تشجيع الإستثمار منها اتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار، والبروتوكول الفني المقترح بين مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن والهيئة العامة للاستثمار في السعودية (اجتماعات مجلس الأعمال السعودي الاردني، 2006).

وبالنسبة الى توزيع الاستثمارات على القطاعات بالأردن، الجدول رقم (2) يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات وحجم الاستثمارات السعودية داخل الاردن من عام 1996م الى 2008م حسب ما جاء في تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية: (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2009).

جدول رقم (2)

الاستثمارات حسب القطاعات من عام 1996م الى 2008م

القطاع	حجم الاستثمار بالدينار الاردني
الصناعة	723.080607
الفنادق	156.812.582
الزراعة	12.382.872
النقل البحري والسكك الحديدية	9.339.125
المستشفيات	21.839.125
مدن التسلية والترويح السياحي	10.249.250

ووفقا للبيانات المتوفرة بلغ حجم الاستثمارات السعودية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وتلك القائمة في المدن الصناعية حتى منتصف العام 2010م حوالي مليار ونصف مليار دينار، منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة وقطاع الفنادق وقطاع المستشفيات وقطاع مدن التسلية والترويح السياحي وقطاع الزراعة وقطاع النقل والسكك الحديد ويعود ذلك الى البيئة الاستثمارية التي توفرها التشريعات الاردنية لاستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية للمملكة.

4.2.5 **المساعدات**:

إن الاسباب الموجبة التي ادركتها المملكة العربية السعودية بضرورة تقديم المساعدات للاردن التي تتمثل جل هذه الاسباب بما يلي: (الشياب، 2009)

1. إن السعودية حباها الله بقوة اقتصادية نفطية جعلها من الدول العربية الغنية اقتصادية بهذه الماده التي اغدق الله عليها بهذا الاقتصاد بحيث اصبح لديها وفرة مالية، وهذه الأموال فرض الله عليها الزكاة، والاردن من الدول العربية محدودة الموارد فلها الحق في أن تأخذ من هذه الأموال بما فرضه الله تعالى، وان تقدم السعودية قروض ميسرة لها في تحسين ظروفها الاقتصادية.
2. العلاقات الاردنية السعودية علاقات تجمعها روابط دينية وعرقية واجتماعية، فإن جل ابناء الاردن اصولهم وقبائلهم من الجزيرة العربية، فهنالك علاقات

اجتماعية وروابط دينية وقبائلية، فروابط الدين والدم والعرق مهمة جدا فرضت على صاحب القرار السعودي بأن لا ينسى ان ما يجمع الشعبين الشقيقين من روابط دينية واخوية وعلائق الدم ووحدة المصير والهدف تجعل ذلك عليها واجبا دينيا واجتماعيا مفروضا عليها تقديم المساعدات المالية للاردن والمنح والقروض الميسرة له للنهوض بإقتصاده.

3. الاردن يقع على اطول شريط حدودي مع فلسطين المحتلة من قبل اسرائيل التي تسيطر عليها، وهي من دول المواجهه رغم وجود معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل، والاردن بحكم موقعة تشكل دولة عازلة بينها وبين السعودية والخليج العربي فهي على ابواب المواجهه فتحتاج الى الدعم والمساعدة والقروض فهي تكف يد اسرائيل عنها وان بقاء الاردن قويا من صالح السعودية ودول الخليج فمن المعروف ان دولة اسرائيل لا حدود الى اطماعها التوسعية فهي تريد انشاء دولة من المحيط الى الخليج وتهجير ابناء فلسطين الى الاردن ودول عربية قسريا، فالاردن بقاؤه قويا يوفر على السعودية ودول الخليج اعباء وتكاليف مادية وبشرية باهضه المصلحة تتطلب بقاء الاردن قويا ومتماسكا اقتصاديا واجتماعيا ونظاما سياسيا معتدلا مساندا لها.

4. الاردن من دول الجوار الى السعودية ومن الدول المعتدلة ايديولوجيا وفكريا ، بالإضافة لما ذكر فإن استقرار الاردن يعني استقرار السعودية، فهناك علاقة طردية بينهم، لذا يحص كلا البلدين على استقرار البلد الآخر، ومهما بلغت بينهم حدة الاختلاف بالآراء والمواقف وفي وجهات النظر السياسية إزاء المواقف والقضايا العربية والإقليمية والدولية ، فهي لا تصل الى حد المواجهة العسكرية، فكلا البلدين حريص على ان لا تكون هناك مواجهة عسكرية بينهما ويبقى هناك مجال وباب مفتوح للحوار بينهما.

5. دور كل من صناع القرار في المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، الملك عبدالله الثاني بن الحسين وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في ترسيخ العلاقة وزيادة قوة الترابط والتلاحم وفهم اهمية احدهما للآخر وان مصالحهم ان يكون هناك تقارب ومودة ، فالمساعدات مهمة

للأردن لان مصيرهم واحد واهدافهم واحدة، ولا توجد عند كلاهما نية التوسع على حساب الآخر او أطماع شخصية فيما يملكه الآخر ، الاردن قبل بالواقع ويحرص على ان تكون هناك علاقات جيدة بينه وبين السعودية.

وهنا لابد من الاشارة الى ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات نفطية للأردن، ولكن قامت المملكة العربية السعودية في عام 2005م باستبدال المنح النفطية للاردن بمساعدات مالية سنوية تقدر بحوالي 169 مليون دولاروهناك صندوقان تقوم السعودية في تقديم المساعات من خلالهما وهما الصندوق الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية ، والجدولان (3) و(4) يوضحان المساعدات التي قدهما الصندوقان من مساعدات للاردن، مصدرها وزاة المالية الاردنية (الشياب، 2009):

الجدول رقم (3)

يوضح ما قدمه البنك الإسلامي للتنمية من قروض بالمليون دولار

السنة	الرصيد القائم للدين المحسوب
1999	87.700.000
2000	81.700.000
2001	72.100.000
2002	73.400.000
2003	63.900.000
2004	65.200.000
2005	66.700.000
2006	77.300.000
2007	77.800.000
2008	75.500.000
المجموع	741.300.000

الجدول رقم (4)

يوضح ما قدمه الصندوق السعودي للتنمية من قروض للاردن بالمليون دولار:

السنة	مبلغ الدين من الصندوق
1999	88.460.000
2000	88.460.000
2001	88.620.000
2002	88.610.000
2003	111.810.000
2004	107.950.000
2005	104.100.000
2006	100.240.000
2007	104.490.000
2008	111.640.000
المجموع	994.380.000

اذن فمن اهم مكونات التعاون الاقتصادي البيني الاردني السعودي عبر مسيرته وتطبيقاته العملية تتمحور حول المساعدات الإنمائية في الاردن التي تقدمها السعودية عن طريق القروض الميسرة والمنح بهدف معاونتها في انجاز الكثير من مشاريعها الإنمائية الاقتصادية منها والاجتماعية وتعزيز قدرتها في تصحيح وإعادة هيكلة اقتصادها (علاونة، 2008).

وأخيرا لم تغب السعودية ابدا عن المشهد الاقتصادي الاردني ولطالما لعبت دورا حاسما في تعزيز الاستقرار المالي ودعم المملكة في ظروف استثنائية واجواء كان الاردن فيها بأمس الحاجة الى الدعم.

بعد انهيار الدينار الاردني سنة 1989م بادرت المملكة العربية السعودية الى وضع وديعة مالية بقيمة 200 مليون دولار لدعم احتياطات المملكة من العملة الصعبة في خزينة البنك المركزي الخاوية، وهو أمر ساعد الحكومة آنذاك على البدء في مشوار الاصلاح المالي واعادة التعامل مع المانحين الذين بدأ بعضهم

باجراءات الحجز على ممتلكات أردنية في الخارج نتيجة عدم قدرة المملكة على سداد الديون بعد احتلال القوات الامريكية للعراق وزوال النفط التفضيلي العراقي هبّت المملكة العربية السعودية لتعويض الاردن بكميات نفط مجانية واخرى بأسعار تفضيلية، وبلغت كمياتها للشهور الستة الاولى بعد انتهاء الحرب ما يعادل 50 ألف برميل من النفط الخام يوميا وهي تلبي اكثر من نصف احتياجات المملكة من النفط يوميا بعد ذلك تطورت العلاقات الاقتصادية الاردنية السعودية الى مستويات جديدة بعد ان انتقل الدعم السعودي للمملكة من النفط الخام الى المنح المالية المباشرة للخزينة والتي ابتدأت بمقدار 220 مليون دولار في سنة 2004 ثم اخذت في التصاعد الى ان تجاوزت المليار قبل عامين.

التطور النوعي في العلاقات الثنائية بين البلدين جاء بعد ازدياد الاستثمارات السعودية في الاقتصاد الاردني ودخول المستثمرين السعوديين في شراكات اقتصادية مهمة في عدد كبير من القطاعات الحيوية مثل البنوك والصناعات الاستخراجية والخدمات المالية، وبات الاستثمار السعودي يحتل المرتبة الاولى على خارطة الاستثمار غير الاردني في المملكة باستثمار تجاوز الملياري دولار.

لا احد يستطيع انكار مدى اهمية المنح السعودية للمملكة في سد الفجوة التمويلية الحاصلة بين الايرادات والنفقات في الموازنة، والحقيقة ان المساعدات التي قدمتها الرياض خلال السنوات الماضية كانت ركيزة اساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم تنفيذ عدد من المشاريع التنموية الحيوية التي يعول الاردن الكثير على تحقيقها.

الكل يعلم ان العلاقات الاردنية السعودية ما كانت لتصبح على هذا الشكل من النمو لولا العلاقات الثنائية المتميزة والاستراتيجية بين قيادتي البلدين وعلى رأسهما الملك عبدالله الثاني وأخوه خادم الحرمين الشريفين الذي يطلع بدور ريادي في المنطقة ويعمل بروح المسؤولية القومية تجاه أمته العربية.

لا شك ان هناك من حاول استغلال العلاقة الاردنية السعودية في توظيفات خاطئة لتخدم مصلحته الشخصية لكن العلاقات التي تربط بين الشعبين والقيادتين

والمصالح المشتركة تحتم على الجانبين مواصلة تعزيز العلاقات وجعلها أنموذجا للعلاقات العربية.

5.3 دراسة إستشرافية لمستقبل العلاقات الأردنية _السعودية:

ان الباحث في العلاقات الدولية غالبا ما يواجه صعوبة بالغة في التنبؤ بمستقبل العلاقة بين اي بلدين، وذلك لأسباب عديدة لعل من أهمها التغير المستمر التي تتصف به مفاهيم العلوم السياسية، فهذا العلم _أي العلاقات الدولية _ يرتبط دائما بالمتغيرات و الأحداث والظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ان المواقف السياسية التي يتخذها صانع القرار السياسي في اية ظروف أو أحداث دولية أو إقليمية تتعلق دوما بمصلحة دولته من هذا الموقف واذا كان هذا الموقف سوف يكون ايجابيا لدولته ام سلبي، فهذا هو الاساس الاكثر متانة في اتخاذ المواقف السياسية أو تبني وجهات النظر، لذلك من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقة بين اي بلدين لتغير مصلحة الدول من حين الى آخر.

وفي حالة العلاقات الأردنية _السعودية تبين لدينا ان مصلحة البلدين مصلحة واحدة وذلك من خلال التشابه في المواقف والسعي الدائم للملك عبدالله الثاني بن الحسين وخادم الحرمين الشريفين لتمكين ودعم علاقات التعاون والتوافق بين البلدين.

ولعل الدبلوماسية هي من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ومن الطرق المتخذة لتحسين العلاقات بين الدول، فحل النزاعات بالطرق السلمية والمفاوضات هي من أهم مرتكزات إحلال الأمن والسلم لأي دولة، والتمثيل الدبلوماسي ايضا يعمل على تمكين الروابط الحميمة بين الدول سواء من خلال السفارات أو القناصل أو الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدول.

ولأهمية الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدول في التعرف على النوايا التي ترشدنا الى مستقبل العلاقة بين دولة وأخرى سواء زيارات القمة بين رؤساء الدول، أو الزيارات التي تجري بين مفوضي الدول لإتمام اتفاقيات من شأنها تعزيز التعاون في المجالات المختلفة من وزراء أو من ينوب عنهم، أو زيارات رجال الأعمال، لا بد من تسليط الضوء على زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد

العزيز الى المملكة الارنية الهاشمية بتارخ 27-2007/6/28م، حيث كان في استقباله العديد من رجالات الاردن وعلى رأسهم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، حيث قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في مقابلة له مع صحيفة الرأي الاردنية يوم الزيارة " تربطني بأخي جلالة الملك عبدالله الثاني علاقات أخوية قوية قائمة على المحبة والثقة المتبادلة والاتصال والتشاور بيني وبين جلالته قائم ومستمر، هدفه خدمة مصلحة الشعبين السعودي والاردني ومصالح الأمة العربية، اما العلاقات بين الشعبين الاردني والسعودي فيطول الحديث عن عمقها ومتانتها، لأنها قائمة على القربى والجوار والدين والمصير المشترك، ولذلك فلا غرابة في ان تجد هذا القرب وهذه الحرارة في الروابط بين قيادتي وشعبي البلدين، وأسأل الله ان يديم علينا نعمه، وان يعيننا على تحقيق طموحات شعبينا في العزة والمنعة والحياة الكريمة "(زغيلات،2007).

وقال جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مقابلة مع صحيفة عكاظ السعودية "يمكنني أن أؤكد لكم أن العلاقات السعودية-الأردنية تشكل اليوم نموذجا لما يجب أن تكون عليه علاقات التعاون بين الدول العربية، وهناك تنسيق وتشاور مستمر حول مختلف الأمور والقضايا التي تهم البلدين في مختلف الجوانب.. ونحن نعمل على نسق واحد، ومتفقون حول مجمل القضايا التي تواجه منطقة الشرق الأوسط".

وقال رئيس الوزراء معروف البخيت في صدد هذه الزيارة ان جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين أكد في تصريحات سابقة لفضائية عربية ان علاقة الاردن بالسعودية علاقة استراتيجية اخوية ومتميزة وان خادم الحرمين الشريفين كان على الدوام السند والعون.

من خلال هذه الزيارة وما قدمه خادمين الحرمين الشريفين فيها من دعم للاردن، والاستقبال الذي كان في انتظاره، يمكننا ان نستنتج التوافق في الرؤى والنوايا الحسنة التي تبشر بمستقل يسوده الترابط والتماسك، وهذا يتضح من خلال ما قاله الملك السعودي عن العلاقات القائمة على القربى والجوار والدين والمصير المشترك.

ان التقاء الرؤى بدأ يأخذ طريقه الى التعاون المؤسساتي البرامجي، وستتعاظم فرص نجاح تيار الاعتدال ان استطاع فعلا استكمال البنية المؤسساتية للتعاون بين دوله. والطريق الى ذلك ما تزال طويلة، لكن البدايات مبشرة. ولعل مرد التفاؤل هو تنامي استيعاب حجم الخطر والإقتناع ان العمل الجماعي يعظم فرص مواجهته.

وبإمعان النظر بمطلع العام 2005م نجد انه قد تغيرت الكثير من العوامل التي كانت تحكم العلاقات الثنائية بين الاردن ودول الخليج، ويجد العالم العربي نفسه أمام تحديات جديدة تدعو الى ابتكار آليات جديدة للتعامل معها، فإن كلا من الاردن والخليج لم يعودا كما كانا قبل عشرين سنة، لقد تجاوز الاردن ازمة الخليج ونتائجها، كما تجاوزت دول الخليج العربية نفس الأزمة ليجد الطرفان نفسيهما أمام نوع جديد، فبدلا من التعامل مع صدام حسين عليهما التعامل الآن مع الإدارة الأمريكية وسياستها في المنطقة، ولم يعد العالم العربي أفضل حالا، فالمشكلات الاقتصادية تواجه الطرفين كما ان التحديات الأمنية ومنها الإرهاب تواجه الطرفين ايضا، ويجد العالم العربي نفسه أمام خيارات مقيدة بالإستراتيجية الأمريكية، وكل من هو خارج عن ذلك يغرد خارج السرب (هياجنة، 2004).

وبإدراك صانع القرار السياسي الاردني بأن السعودية هي بوابته الرئيسية لدول الخليج وهي لاعب الدور الأكبر في مجلس التعاون الخليجي والنظام العربي، وبإدراكه ايضا التنافس السعودي الأمريكي على الاردن، فعليه اختيار البديل المناسب الذي يضمن له استقراره والنهوض باقتصاده الوطني، فالسعودية هي الأقرب من الناحية الجغرافية، وهي سبيل الدعم المناسب من الناحية السياسية والاقتصادية ايضا، وهي الحليف الأفضل من الناحية القومية، ولعل الزيارات المتكررة من الجانبين وتبادل المعلومات الفعال والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والسياسية هي النهج المناسب لتعزيز مضامين العلاقات الأردنية _السعودية.

واذا كانت الميزة النسبية للسعودية على الاردن تكمن في القدرات الاقتصادية الكبيرة للملكة العربية السعودية فإن المعطيات الأمنية والسياسية تجعل من الاردن عاملا مهما من عوامل السياسة الخارجية السعودية.

فمن ناحية العلاقات السياسية بين البلدين فيتوجب عليهما:

أولا، في القضية الفلسطينية: الاستمرار في محاولة الجانبان في إيجاد الالتفاف الدولي حول هذه القضية لتحقيق تسوية عادلة وشاملة من شأنها ان تحقق للفلسطينيين حقوقهم المشروعة من جهة، وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى.

ثانيا، في احتلال العراق: فعلى الجانبان التنسيق المناسب فيما بينهما لمواجهة تداعيات هذا الاحتلال، ولأمن كلا البلدين وخاصة بعد تمدد الدور الإيراني وما سينجم عن هذا الأمر من تحديات أمنية وسياسية.

ثالثا، ايجاد رؤية شمولية لمكافحة الإرهاب وعدم الوقوف على مواجهة الإرهاب فحسب بل النظر في ضرورة معالجة اسباب نشوء هذه الظاهرة.

رابعا، التنسيق السياسي لمواجهة المشاريع الجديدة للدول الكبرى التي تستهدف المنطقة.

ومن ناحية العلاقات الاقتصادية بين البلدين فيتوجب عليهما:

أولا، زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال تنفيذ قمة عمان لعام 2001م والهادفة الى إقامة منطقة تجارية عربية حرة.

ثانيا، العمل على دفع عملية الاستثمار وترجمة المملكة العربية السعودية لقراراتها المتعلقة بزيادة حجم استثماراتها في الاردن.

ثالثا، دعم الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين وتحديدا دعم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي.

رابعا، البحث في تفعيل عمليات المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية للأردن ولاسيما النفطية منها، وعلى الأردن البحث عن مصادر نفطية أخرى بأسعار تفضيلية فد تخفف من العبء عن موازنة الدولة.

خامسا، توثيق التعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية الذي سوف يؤمن الاستقرار السياسي للمملكة الاردنية الهاشمية، وهذا بدوره سوف يشكل مناخا آمنا لجذب الإستثمار السعودي في الاردن مما سيؤدي الى تقارب سياسي وأمني بشكل كبير.

وبالرغم من الفرص التي تضع نفسها امام الاردن في العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة الامريكية فإن العمق الاستراتيجي للأردن في الخليج العربي وبالتحديد المملكة العربية السعودية بالأهمية بما كان التركيز عليه، ولا بد هنا من تسليط الضوء على انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي، الذي سوف يكون نقطة انطلاق جديدة للعلاقات الأرنية_الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية، فهذا من ناحية سوف يكون عمقا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي في الاردن وخصوصا لتمدد الدور الإيراني في المنطقة وما سيشكل من تبعات سياسية وأمنية لدول الخليج، وايضا هناك الأطماع الصهيونية التي تشكل خطرا عليها، فالاردن كونه من دول المواجهة المعتدلة سيكون العمق الاستراتيجي الأمثل لديها، فلا شك للدعم الاقتصادي للأردن من خلال هذا الإنضمام سيضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي سيجعل من الاردن حدا منيعا للتحديات الأمنية والسياسية التي تقف أمام دول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة

إن من أهم المرتكزات التي قامت عليها العلاقات الأردنية السعودية هي القومية العربية والدين الإسلامي، فقد تأثرت هذه العلاقة بالشعور المتنامي لكلا البلدين بضرورة إحياء التعاون العربي والعمل العربي المشترك وإعادة التوازن في التفاعلات العربية _العربية، والتعاون الجاد في حل جميع القضايا العربية داخل قبة النظام الإقليمي العربي، ومن جانب آخر فالدين الإسلامي هو أساس الحكم في المملكة العربية السعودية وهو في مقدمة دستور المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد سعت الدراسة لتحليل واقع هذه العلاقات خلال فترة 1999-2010م وبعد أن تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية بالتحديد، حيث كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وليا للعهد في السعودية آنذاك، وكان من أول من وصل للأردن معزيا جلالته بفقدان الملك الراحل الحسين بن طلال طيب الله ثراه ، فقد كان لهذه الخطوة دلالات على نية المملكة العربية السعودية في في صياغة علاقات جديدة مع المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن سادها شيئا من التوتر بعد أزمة الخليج الثانية، فقد تعهدت السعودية أن تكون داعمة للأردن ماديا وفي كافة المجالات التي تساعده بالنهوض في هذه الفترة الانتقالية.

فبعد تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في الأردن أخذ بانتهاج سلوكا واضحا داخل النظام العربي لإدراكه لأهمية تفاعله مع الدول العربية لما تحمله من عمقا استراتيجيا يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وخصوصا مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسه المملكة العربية السعودية، فكانت أول زيارة لجلالته بعد تسلمه سلطاته الدستورية الى المملكة العربية السعودية، حيث اجتمع هناك مع الملك فهد والأمير عبدالله بن عبد العزيز آنذاك، وقد جرت بينهم مباحثات لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وبحث سبل التعاون في كافة المجالات، وقد أكد الملك فهد والقيادة السعودية على وحدة المصالح الأردنية السعودية وعلى المصير المشترك بين البلدين.

وهذا ما يدل على المستوى المتميز الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية السعودية حيث اكتسبت أهمية كبيرة للأردن على الصعيد السياسي والاقتصادي، وان من ابرز الثوابت التي حكمت علاقة المملكة العربية السعودية مع الاردن ان المملكة العربية السعودية تنطلق في علاقتها مع الاردن من محور ثابت يؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاردن، والالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها، بهدف الحفاظ على علاقات مستقرة بين البلدين ودعم عوامل الاستقرار في كلا البلدين، والحفاظ على استقرار الاردن كجزء من أمن القومي والإقليمي للمملكة العربية السعودية، إذ يشكل الأردن بموقعه الجغرافي وبطبيعة تشابه أنظمة الحكم في البلدين أحد الدول الرئيسية في معادلة الأمن السعودي، وان الاردن يشكل حلقة أساسية في مجال السعي لتحقيق السلام العادل والحد من سباق التسلح، ويلتقي بذلك مع أحد ثوابت ومرتكزات السياسة السعودية الخارجية في هذين المجالين، تنسيق التعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية بالمملكة الارنية الهاشمية وذلك في سياق ضرورات الأمن المتبادل والاحترام المتبادل في علاقة المملكة العربية السعودية بالمملكة الاردنية الهاشمية وذلك في سياق تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

أما من الناحية الإقتصادية فبعد احتلال القوات الامريكية للعراق وزوال النفط التفضيلي العراقي هبّت المملكة العربية السعودية لتعويض الاردن بكميات نفط مجانية واخرى بأسعار تفضيلية، وبلغت كمياتها للشهور الستة الاولى بعد انتهاء الحرب ما يعادل 50 ألف برميل من النفط الخام يوميا وهي تلبي اكثر من نصف احتياجات المملكة من النفط يوميا.

بعد ذلك تطورت العلاقات الاقتصادية الاردنية السعودية الى مستويات جديدة بعد ان انتقل الدعم السعودي للمملكة من النفط الخام الى المنح المالية المباشرة للخزينة والتي ابتدأت بمقدار 220 مليون دولار في سنة 2004 ثم اخذت في التصاعد الى ان تجاوزت المليار قبل عامين، ناهيك عن الإتفاقيات الإقتصادية الثنائية بين البلدين والتبادل التجاري الذي وصل الى أعلى مراتبه في هذه الفترة، وتنظيم وزيادة انتقال القوى العاملة المؤهلة والمدربة من الأردن الى السعودية.

فقد اتسمت العلاقات الأردنية -السعودية بخصوصية مميزة عن غيرها من العلاقات العربية- العربية الأخرى، وقد أسهم في رسم هذه العلاقة الكثير من المعطيات التاريخية والسياسية والحضارية والثقافية والجغرافية.

وظلت العلاقات بين البلدين الشقيقين قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون، وأصبحت نموذجا يحتذى به في العلاقات العربية_العربية التي شهدت حالة من الفوضى وعدم التوازن.

فمن هذا المنظور سعى كل من البلدين الى إيجاد منظور واحد الى الوضع العربي الراهن وما آلت إاليه العلاقات العربية البينية، وهو منظور مشترك يقوم على ضرورة تمتين هذه العلاقات وترسيخها على أساس نبذ الخلافات وإشاعة الأجواء الأخوية والمصالحة من أجل تحقيق ما يصبو إإليه الصالح العام للنظام العربي، فإعتدال البلدان دليلا على الحكمة المتجذرة في الفكر الإستراتيجي لدى مؤسسات الحكم والقيادة العليا والتي تنطلق في حكمها من التنسيق والتوافق والدراسة الواعية لأوضاع المنطقة وعلاقات القوى فيها.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

اجتماعــــات مجلــــس الأعمــــال الــــسعودي الأردنــــي متــــوفر عبرالموقــــع الإلكترونيwww.jordanzad.com

جميل، مطر، وعلي الدين، هلال، (1986)، **النظام الإقليمي العربــي دراســة فــي العلاقات السياسية**، بيروت، مركز دراسات ت الوحدة العربية.

حداد، ريمون، (2000)، **العلاقات الدولية** ، بيروت، دار الحقيقة للنشر.

الحضرمي، عمر، (2008)، **العلاقات الاردنية_ السعودية من التكوين الى التدوين**، عمان، دار المجدلاوي للنشر.

الحضرمي، عمر، (2002)، **البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية السعودية**، عمان ، دار الفتح للنشر والتوزيع.

الخزرجي، ثامر، (2005)، **العلاقــات الــسياسية الدوليــة وإســتراتيجية إدارة الأزمات**، عمان، دار المجدلاوي للنشر.

درادكة، فتحي محمد، (2009)، **التاريخ السياسي للعلاقــات الاردنيــة الــسعودية 1953_1967**، عمان، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن.

زغيلات،عبدالوهاب،(2007)،**زيارة خادم الحرمين الــشريفين للمملكــة الاردنيــة الهاشمية**، صحيفة الرأي، عدد13417، ص4.

سلطان، عبد الرحمن، (1990)، **أضواء على الاستراتيجية السعودية**، عمان، شركة الشرق الاوسط.

الشياب، علي، (2009)، **العلاقات الأردنية السعودية: دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (1999-2008م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيــت الحكمة في جامعة آل البيت.

عبد الرازق، عمر، (2002)، **تقييما لاتفاقيات الاقتصادية والتجاريــة الفلــسطينية الدولية**، معهد ماس.

العلاونة، موسى، (2008)، **التجارة الاردنية خلال الخمس سنوات 1998-2003م**، بحث قيد النشر مقدم الى جامعة اليرموك.

الغادري، نهاد، (1990)، **السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب**، السعودية.

الفارس، تيسير، (2002)، **العلاقات الأدنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها**، عمان، دار الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث.

قطيشات، ياسر نايف، (2002)، **العلاقات السياسية الاردنية _ العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي**، عمان، دار يافا للنشر.

كليلان، اسامة، (2007)، **زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الى المملكة الاردنية الهاشمية**، عمان، سفارة المملكة العربية السعودية.

كوساتش، مليكوميان، (2005)، **تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة الى بداية الإصلاحات**، راجعه وعلق عليه ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

المجالي، أمجد ، (2000) ، **العلاقات الاردنية السعودية** ، في كتاب أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار،عمان، دار الحامد للنشر، ص 189.

محمود، عبدالله، **العلاقات الاردنية السعودية..العراقة والأصالة**، متوفر عبر الرابط الإلكتروني http://mobile.ammonnews.net/article.aspx? articleNO = 66349

مركز دراسات الشرق الأوسط، (1999)، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية فيعهد الملك عبدالله الثاني**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

مشاقبة، أمين، (2002)، **السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي** عمان ، دار الحامد للنشر.

المقبل، صالح بن عبد الله، (2006)، **العلاقات الاردنية السعودية 1999-2005م**، رسالة مجاستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

مقلد، اسماعيل، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، مطبعة الجامعة.

مؤسسة تشجيع الإستثمار نقلا عن الموقع الإلكتروني www.jordanInvestment.com

ميرل، مارسيل، (1986)، **سسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمه حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربية.

النبراوي، فتحية، (1985)، **اصول العلاقات السياسية الدولية**، الاسكندرية، منشأة المعارف.

الهزايمة، محمد عوض، (1997)، **السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق**، عمان، دار عمار للنشر.

هياجنة، عدنان، (2006)، **العلاقات الخليجية _الاردنية الواقع والمستقبل 1980-2004** ، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

وزارة الإعلام، (1990)، **الميثاق الوطني الأردني**، عمان، دائرة المطبوعات والنشر.

وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية، (2002)، **المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي**، المملكة العربية السعودية.

وزارة الخارجية السعودية نقلا عن الموقع الرسمي www.mofa.gov.sa.

وزارة الصناعة والتجارة، **الاتفاقيات التجارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والدول العربية** متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.agreements.jedeco.gov.jo

ب، المراجع الأجنبية:

Bernstein, Robert and Dyer, james: an Introduction to Political Science Methods, (New Jersey , Prentice-Hall, 1979).

Rosenau, James N: The Scientific Study of Foreign Policy, Frances Pinter Ltd , London, (1980).

الملحق(أ)

جدول أعمال اللجنة الأردنية السعودية المشتركة في3-10-2010م

جدول أعمال اللجنة الأردنية السعودية المشتركة في3-10-2010م

يوقع الأردن والسعودية أربع اتفاقيات تعاون في مجالات الجيولوجيا والتعدين وتخطيط الطاقة والإسكان والثقافة على هامش اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة التي تبدا أعمالها في عمان 3-10-2010م، في حين تبحث اللجنة مشروعات 13 اتفاقية اخرى.

ويناقش جدول اعمال اللجنة في المجال الاقتصادي على مواصلة التنسيق بين البلدين في المحافل الدولية والإقليمية والعربية بما يحقق المصالح المشتركة لهما، وكذلك الالتزام بتنفيذ قرارات القمة العربية والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

كما يناقش الجدول، دعم وتأييد الجانب السعودي في توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتبادل تجاري حر مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .وفي المجال التجاري يتضمن الجدول متابعة بحث الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص الأردني لدى الجانب السعودي في تحسين إجراءات مناولة البضائع عند التفريغ وإعادة التحميل للبضائع.

ووفقا لجدول الاعمال فانه ستتم مناقشة بطء إجراءات التخليص على البضائع المصدرة إلى السوق السعودي الأمر الذي يعرض البضائع للتلف بسبب تعرضها لأشعة الشمس لفترات طويلة، كذلك التأخير في الإجراءات الخاصة بإبراء البيانات الجمركية الصادرة من قبل الجانب السعودي لبضائع الإدخال المؤقت مما يتسبب بتأخير وصول البضاعة إلى موقعها. وسيتم بحث منح التجار ورجال الأعمال الأردنيين تأشيرات دخول للمملكة العربية السعودية لعدة سفرات وبدون تأخير والتأكيد على الطلب الأردني السابق بان يتقدم التجار لطلب التأشيرة من خلال غرفة تجارة الأردن وبتزكية منها.

ويتضمن جول الاعمال الطلب من الجانب السعودي السماح باستقبال البضائع الخارجة من الأردن من خلال منفذ جمرك الدرة السعودي في ضوء الطلب المتزايد على البضائع المنتجة داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل وجود عدد من الصناعات الثقيلة والكيماوية في منطقة

العقبة والتي تضطر إلى الخروج من المنطقة الاقتصادية والتوجه إلى احد المنفذين الآخرين (حالة عمار، والحديثة). ويتضمن الطلب كذلك من الجانب السعودي عدم فحص البضاعة الأردنية المنشأ الواردة إلى الأراضي السعودية والتي تحمل شهادة المطابقة للمواصفات السعودية الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية المرفقة مع البضاعة، تجنباً لتحميل المصدر رسوم فحص جديدة إضافة إلى المدة الزمنية التي تستغرقها عملية الفحص والتي تصل إلى ثلاثة أسابيع.

وكذلك الطلب من الجانب السعودي اعتماد الشهادات ونتائج التحليل الصادرة عن المختبرات الأردنية المعتمدة من وزارة الزراعة الأردنية والتي تطبق جميع المعايير الدولية في تحليل الأسمدة والتي تصدق على نتائجها وزارة الزراعة وضمن آلية يتم الاتفاق عليها بين الجانبين لتجنب إعادة فحص هذه المنتجات مرة أخرى.

ووفقا لجدول الاعمال فانه سيتم الطلب من الجانب السعودي عدم طلب إرفاق شهادة المطابقة مع البضاعة الأردنية المصدرة إلى السعودية للمنتجات الأردنية الحائزة على شهادة المطابقة لأكثر من مرة والتي تحظى بسمعة عالمية ولها تاريخ طويل في التصدير إلى السوق السعودي وذلك من خلال وضع "قائمة منتجات معتمدة"، وذلك بسبب الوقت الكبير الذي تستغرقه عملية إصدار شهادة المطابقة للمنتجات المصدرة إلى السوق السعودي والكلفة العالية التي يتم دفعها في كل مرة يتم فيها فحص البضاعة. أما في مجال الإعلام، سيتم التوقيع على برنامج تعاون إعلامي بين وكالة الأنباء الأردنية بترا ووكالة الأنباء السعودية (واس)، وفي مجال حماية الإنتاج الوطني سيبحث التوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع بروتوكول تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية في مجال حماية الإنتاج الوطني، تمهيداً للتوقيع عليه في نهاية أعمال الدورة.

وفي مجال المنافسة، سيتضمن جدول الاعمال الاستفسار من الجانب السعودي عن آخر المستجدات بخصوص مشروع اتفاقية التعاون في مجال المنافسة والتي قدمت للجانب السعودي خلال اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة. اما في مجال المعارض فان جدول الاعمال سيتضمن كذلك الاستفسار من الجانب السعودي عن آخر المستجدات بخصوص مشروع اتفاق التعاون بين

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومركز تنمية الصادرات السعودي والذي تم تقديمه للجانب السعودي خلال اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة الوزارية الأردنية السعودية المشتركة. وسيناقش جدول الاعمال التعاون بين الجانبين في تحديث وتطوير الصناعات القائمة وتبادل الخبرات والمعلومات والدورات التدريبية والجولات الاستطلاعية المتعلقة بالترويج، وسياسيات واستراتيجيات تنمية الصادرات، وكيفية دعم قطاعي الصناعة والخدمات وخاصة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفكرة الترابط الصناعي، وكذلك الاستفادة من الخبرات الاستشارية بهذا الخصوص.

وسيتضمن كذلك تشجيع إقامة المعارض التجارية والصناعية والخدمية والترويجية للسلع وبشكل سنوي، وتكثيف إقامة المعارض المتخصصة للعرض وللبيع المباشر للمستهلك بهدف التعريف بالمنتجات والسلع التصديرية الوطنية في البلدين.

ووفقا لجدول الاعمال سيتم مناقشة تزويد المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بقائمة تتضمن أهم المعارض التجارية والصناعية والدولية والمتخصصة التي ستنتظم في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام 2011.2010 -

وفي المجال الصناعي والمدن الصناعية فانه سيتم التوصل للصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم للتعاون الصناعي والبرنامج التنفيذي لها، تمهيداً للتوقيع عليها في نهاية أعمال اللجنة المشتركة.

وفي مجال الاستثمار سيتم كذلك التوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والتي تم اقتراحها على الجانب السعودي في عام 2002.

أما في مجال المواصفات والمقاييس فانه سيتم التأكيد على التزام الجانبين ببرنامج الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة الموقع بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

وفي مجال التأمين سيتم الطلب من الجانب السعودي توجيه الرعايا السعوديين لمراجعة هيئة التامين الأردنية في حال نشوب أي خلاف بينهم وبين شركات التامين الأردنية، ليتسنى للهيئة تسوية هذه الخلافات حسب الأصول. وفي مجال الجمارك

كذلك فانه سيتم الطلب من الجانب السعودي عدم منح شهادات المنشأ العربية لبعض السلع مثل (مواسير حديد) و (حليب ريجيلية) والتي لا تتوفر بها قواعد المنشأ العربية ومتابعة طلب الجانب الأردني استكمال الربط الالكتروني بين الجمارك الأردنية والجمارك السعودية.

ويتضمن الجدول كذلك بحث قيام الجانب السعودي باستيفاء غرامة على تجاوز المدة الممنوحة للدخول بواقــع 200 ريال للشاحنـــات و20 ريال للمركبات الصغيرة عن كل يوم تأخير، علماً بأن الجانب الأردني يستوفي مبلغ 5 دنانير عن كل أسبوع تجاوز.

وفي المجال الضريبي سيتم العمل على استكمال المفاوضات مع الجانب السعودي حول مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين على أن يتم تحديد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية بين الجانبين.

وفي مجال القطاع الخاص سيتم العمل على دعوة رجال الأعمال في كلا الجانبين لتبادل الزيارات لاستكشاف الفرص التجارية والتصديرية وفرص الشراكة وإقامة المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية المشتركة .اما في مجال الصحة والدواء ووفقا لجدول الاعمال فانه سيتم يحث تفعيل بنود وثيقة التعاون والتكامل في المجال الصحي الموقعة بين وزارتي الصحة في البلدين و تفعيل بنود البرنامج التنفيذي للتعاون المشترك بين مستشفى الأمير حمزة في المملكة الأردنية الهاشمية ومدينة الملك فهد الطبية- تفعيل بنود البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال زراعة الأعضاء الموقعة بين وزارتي الصحة.

وفي مجال الدواء سيتم كذلك تسهيل وتسريع تسجيل الدواء الأردني في السعودية وإعادة النظر في موضوع تسعير الأدوية الأردنية المسجلة قديماً على ضوء ارتفاع أسعارها في الأردن.

وفي مجال الغذاء سيجري العمل على تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للكوادر العاملة في الغذاء حول سلامة الغذاء والتحاليل المخبرية للغذاء والتعاون الفني وتبادل الخبرات في مجال الرقابة على إرساليات الغذاء والوثائق المصاحبة له.

اما في مجال النقل البري فانه سيتم الطلب من الجانب السعودي تسهيل حركة الشاحنات بالدخول الفارغ بقصد تحميل المستوردات الأردنية من المملكة العربية السعودية وتحديداً مادة الكلنكر كما سيتم الطلب من الجانب السعودي الحد من دخول الحافلات السعودية الفارغة غير المرخص لها من قبل هيئة تنظيم قطاع النقل العام لتحميل حجاج ومعتمري السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الحدود الأردنية بسبب عدم وجود وكيل رسمي دولي لهذه الحافلات في الأردن إضافة الى بحث إمكانية السماح لسائقي سيارات الركوب الصغيرة الأردنية بالتجوال داخل الأراضي السعودية، وتحديد مسار هذه السيارات بشكل واضح داخل الأراضي السعودية.

ويتضمن الجدول كذلك الطلب من الجانب السعودي إعفاء سائقي سيارات الركوب الصغيرة من الرسوم التي تفرض عند قيام هذه السيارات بتعبئة خزانات الوقود القياسية للسيارة (الخزانات الأصلية وليس الإضافية(، حيث يفرض الجانب السعودي رسوم على كمية البنزين التي تزيد عن 20 ليتر، بينما تنص اتفاقية النقل بين الجانبين على إعفاء هذه الكمية من الرسوم.

وفي مجال النقل فانه سيتم بحث تعديل الاتفاقية الثنائية في مجال النقل البحري بإضافة البند المتعلق بالاعتراف المتبادل بشهادات الأهلية البحرية و البحث في آليات تعزيز التعاون في مجال مراقبة وتفتيش السفن التي تصل إلى الموانئ الأردنية والسعودية وتبادل المعلومات عنها في مجال السلامة والأمن البحري من خلال مذكرة التفاهم لحوض البحر الأبيض المتوسط ومذكرة تفاهم الرياض الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن فيما يتعلق بالسلامة وحماية البيئة البحرية. ووفقا لجدول فانه سيتم الطلب من الجانب السعودي تعديل ملحق الطرق الجوية التابع للاتفاقية الثنائية لخدمات النقل الجوي الموقعة بين الأردن والسعودية عام 1963، وذلك بإضافة نقطة المدينة المنورة إلى النقاط التي يحق لمؤسسات النقل الجوية المعينة من قبل الأردن التشغيل إليها في السعودية.

وسيتضمن جدول الاعمال استكمال بحث موضوع الربط السككي بين البلدين فيما سيتم بحث آخر المستجدات في مجال الزراعة حول موضوع تصدير منتجات الخضار الأردنية إلى السعودية وتبادل الخبرات وفي مجال البحوث الزراعية

والإرشاد الزراعي وخاصة آفات وأمراض النخيل، الزراعات المحمية، إدارة المياه على مستوى المزرعة والحصاد المائي وحفظ التربة، التقانات الحيوية.

وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية سيتم التوقيع على بروتوكول التعاون الفني في مجال الجيولوجيا والتعدين وبروتوكول التعاون الفني في مجالات تخطيط الطاقة وترشيدها، الطاقة الجديدة وآلية التنمية النظيفة، وذلك بعد التوصل إلى الصيغة النهائية لهما والاستمرار في المرحلة الثانية من مشروع المضاهاة الجيولوجية الذي ينفذ بالتعاون بين سلطة المصادر الطبيعية الأردنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

أما في مجال الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تنفيذ الخطة الزمنية الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية لتنفيذ بنود البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال الشؤون الاسلامية والأوقاف بين البلدين.

الملحق(ب)

الاتفاقية الإقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية و المملكة العربية السعودية

في 29-8-1962م

الاتفاقية الإقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية و المملكة العربية السعودية في 29-8-1962م

تنفيذاً لما ورد في البيان الملكي الأردني السعودي المشترك الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول سنة 1382 هـ الموافق 1962/8/29 ورغبة من حكومة المملكة الأردنية وحكومة المملكة العربية السعودية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما على أسس تتلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما،

فقد اتفقتا على ما يلي:

المـــــادة الأولـــى -

لما كان البلدان الشقيقان يكونان وحدة اقتصادية متماسكة فقد تقرر تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتذليل القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال بينهما وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

المـــــادة الثانيـــة -

يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون اقتصادي وثيق يمنح بموجبه لرعايا البلدين على قدر المساواة ودون تفريق أو تمييز ما يلي:

1. تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
2. تسهيل حقوق التملك والإيصاء والإرث وفقاً للأنظمة المرعية في كلا البلدين.
3. تسهيل وتنظيم عملية الترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي.
4. تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.
5. تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين وفقاً لأحكام هذا النظَام.

المـــــادة الثالثـــة -

رغبةً في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة – أردنية سعودية تتألف من ثلاثة مندوبين عن كل دولة وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها:

1. معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبت فيها وفق أحكام هذا الاتفاق.
2. تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
3. دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة.

المـــــادة الرابعـــة -

1. أ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الآخر المستوردة منه مباشرة ويسمح الطرف الآخر بتصدير هذه المنتجات في حدود الإمكانيات الاقتصادية.
2. ب - يُعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما والمستوردة من أو المصدرة إلى بلد الطرف الآخر مباشرة.

المـــــادة الخامســـة -

1. أ - يُعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السعودي المستوردة مباشرةً من أو المصدرة إلى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا الاتفاق.
2. ب - يُعفى كل من الطرفين من إجازات الاستيراد والتصدير ومن ثلثي الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (2) من الملحق بهذا الاتفاق.
3. ج - تعتبر المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو ذات منشأ سعودي عندما لا تقل قيمة المواد الأولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية

الداخلة في صنعها عن (40%) من تكاليف إنتاجها على أن تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الصنع صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر.

4. د - يمكن باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناءً على توصية اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الثالثة – تعديل الجدولين الملحقين رقم (1 و 2) بإضافة بعض المنتجات أو حذفها.

المـــــادة السادســة -

1. تجري تسوية جميع المعاملات بين حكومتي الطرفين المتعاقدين وبين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القانطين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي المملكة العربية السعودية بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفين المتعاقدين.
2. يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المنوه عنها في الفقرة السابقة إلى بلد الطرف المتعاقد الآخر لتسديد المدفوعات التي تستحق (نتيجة للمعاملات الجارية) بين البلدين وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

المـــــادة السابعــة -

لا تمنح التسهيلات المذكورة في هذا الاتفاق للبضائع والموارد الممنوع إدخالها إلى أي من البلدين المتعاقدين بموجب أنظمته المرعية وتتبادل إدارتا الجمارك في البلدين جداول بهذه البضائع.

المـــــادة الثامنــة -

بالإضافة إلى التسهيلات المنصوص عليها في اتفاق الترانزيت العربي الموقع في دمشق بتاريخ 9 جمادى الثانية سنة 1379هـ الموافق 9 كانون الثاني سنة 1959 لتنظيم نقل بضائع الترانزيت وتذليل العقبات التي تعترض وسائل النقل فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على إعفاء سيارات كل منهما وسائقهما ومساعديها في بلد الطرف الآخر من أية ضرائب أو رسوم جمركية.

المـــــادة التاسعـــة -

تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف أنواعها المسجلة في بلد أحد الطرفين إلى أراضي الطرف الآخر وأن تدخل فارغة أو محملة حتى أمكنة تفريغ أو التحميل فيها وأن تمر عبرها فارغة أو محملة وأن تصل بأحمالها في كل حالة إلى مقاصدها بعد إجراء المعاملات الجمركية في مراكز الحدود.

وكذلك تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد أحد الطرفين بدخول أراضي الطرف الآخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية.

أما السيارات الخصوصية فتُعطى التسهيلات اللازمة لها في التحرك في أراضي البلدين المتعاقدين وعبرهما إذا كان فيها مالكوها أو سائقوها وفقاً للنظَام المتبع في كل من البلدين على ألا تتعارض أحكام هذه المادة مع ما جاء في المادة العاشرة وتُعفى سيارات كل من البلدين المشار إليهما في هذه المادة وسائقوها ومساعدوهم من أية رسوم وضرائب حكومية.

المـــــادة العاشـــرة -

لا يجوز بأي حال من الأحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين أن تتعاطى النقل الداخلي. ويقصد بالنقل الداخلي النقل المبتدأ من أي مركز في داخل أحد البلدين إلى أي مركز في نفس ذلك البلد. (وكذلك النقل من بلد أحد الطرفين بسيارات الطرف الثاني إلى بلد مجاور ثالث).

المـــادة الحاديـــة عشـــرة -

تمنح السلطات المختصة في الحدود رخصة إقامة صالحة لمدة ثلاثة أشهر لسيارات أحد الطرفين في بلد الطرف الآخر.

المـــادة الثانيـــة عشـــرة -

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه الذي يجب أن يتم خلال شهرين من تاريخ توقيعه. ويعمل بهذا الاتفاق لمدة

سنتين من تاريخ سريان مفعوله ويتجدد العمل به سنة فسنة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء العمل به.

حرر هذا الاتفاق في تاريخ 1382/6/2هـ الموافق 1962/10/30م على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية.

عـــن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عـــن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير الاقتصاد سابقاً المفوض بالتوقيع	وزيـــر الماليـــة والاقتصـــاد الوطـــني
عبـــد الوهـــــاب المجـــــالي	مســـاعد بـــن عبـــد الرحمـــن

المعلومات الشخصية

الاسم: ماجد محمد الحنيطي

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية/ماجستير

السنة: 2011

الهاتف النقال: 00962788772420

البريد الالكتروني: M_sanad_m@hotmail.com